الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٧٧**

الأربعاء ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كوينلان (أستراليا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٨ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تعقد الجمعية العامة الحوار الخامس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال، وفقا لقراري الجمعية العامة ٦٥/١٤٥ و ٦٥/٣١٤ المؤرخين ٢٠ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ .

إن الموضوع العام للحوار الرفيع المستوى الخامس هو ”توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: حالة التنفيذ والمهام المقبلة“. ويتألف الحوار الرفيع المستوى من جلسات عامة وثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة تفاعلية تضم أصحاب المصلحة المتعددين بالإضافة إلى حوار تفاعلي غير رسمي. وكما يعلم الأعضاء، فإن البرنامج المفصل يرد في يومية الأمم المتحدة.

سأتلو الآن بيانا استهلاليا نيابة عن رئيس الجمعية العامة.

يأسف رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، لعدم تمكنه من المشاركة في هذا الحدث اليوم. وبصفتي رئيسا بالنيابة، يسرني أن أدلي بالملاحظات التالية نيابة عنه:

”يسرني أن أرحب بالجميع في هذا الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية.

”بعد عامين من التعافي الهش والمتفاوت من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، نجتمع في وقت يتنامى فيه القلق بسبب تراجع اقتصادي عالمي كبير آخر.

”تتمثل أكثر التحديات إلحاحا أمام الاقتصاد العالمي في أزمات الديون السيادية في أوروبا وأزمة العمالة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المتواصلة في البلدان المتقدمة النمو ومواطن الضعف في القطاع المالي وأسعار الطاقة والغذاء المتقلبة. وعلاوة على ذلك، فإن الانقسامات السياسية حول الكيفية التي ينبغي التصدي بها لهذه المشكلات والدعوات إلى التقشف المالي تعوق انتهاج سياسات فعالة ومنسقة للاستجابة. ويتيح اجتماعنا هذا فرصة حسنة التوقيت للتصدي لهذه التحديات الخطيرة في إطار توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية.

”إن التعافي الاقتصادي العالمي القوي والمستدام ضرورة للبلدان النامية في سعيها لحشد الموارد الداخلية للتنمية بفعالية. ولا تزال مواضع الهشاشة في الاقتصاد العالمي، بما فيها خطر الآثار غير المباشرة لأزمة البلدان المتقدمة النمو والانقلابات في تدفق رأس المال الخاص واختلالات أسعار الصرف وتقلبات أسعار السلع الأساسية، تعوق فرصها في النمو. وبالنظر إلى تلك البيئة، ثمة ضرورة لأن تتخذ البلدان النامية التدابير اللازمة للتصدي للفقر ولتوسيع فرصة العمالة المنتجة. وسيتطلب تمويل مثل تلك التدابير على نحو مستدام مستويات مرتفعة من العون الخارجي.

”على الرغم من أن الأعوام القليلة الماضية قد شهدت انتعاشا كبيرا في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، إلا أن ثمة إمارات على أن ذلك الاتجاه قد بدأ ينتابه بعض الوهن بل التقهقر. وشهدت تدفقات حافظات الأسهم القصيرة الأجل إلى البلدان النامية هبوطا حادا في النصف الثاني من هذا العام، تمشيا مع التقلب العالي الذي تتسم به تلك التدفقات. وبالنظر إلى طابعها المتقلب، ينبغي الاهتمام بدرجة أكبر بالتدابير الرامية إلى تخفيف آثار زعزعة الاستقرار التي قد تنجم عنها.

”ومن المحتمل أيضا أن تتأثر سلبا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في حالة تجدد التباطؤ في الاقتصاد العالمي. وذلك أمر يدعو إلى القلق إذ أن ذلك الاستثمار يتميز باستقرار أكبر وهو ذو طابع طويل الأجل مقارنة بأنواع أخرى من تدفقات رأس المال الخاص.

”وشكل نمو تدفقات الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب اتجاها هاما في السنوات الأخيرة. وينبغي تشجيع تلك التدفقات في المجالات التي يكون لها فيها أثر إيجابي على التنمية، ولا سيما في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

”إن الإمكانات الإنمائية للتجارة الدولية لا تزال مقيدة بطائفة عريضة من القيود الجمركية وغير الجمركية والإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو. وبالتالي، لا يزال من الضروري التوصل إلى اختتام ناجح وموجه نحو التنمية لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

”في مؤتمر قمة كان، جدد قادة مجموعة العشرين تأييدهم لولاية برنامج الدوحة الإنمائي وشددوا على الحاجة إلى إتباع نُهج جديدة وذات مصداقية لتعزيز المفاوضات بشأن التجارة، بما في ذلك المسائل التي تشغل بال أقل البلدان نموا. وبعد مضي عقد من الزمان تقريبا على المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، تبقى حصة أقل البلدان نموا ضئيلة للغاية. ومن الأهمية بمكان أن يفي المجتمع الدولي بوعده في إتاحة إمكانية وصول جميع المنتجات التي يكون منشؤها أقل البلدان نموا إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من الحصص وزيادة الموارد لتمويل المعونة

التجارية لتمكين البلدان الأكثر فقرا من تعزيز قدرتها على المنافسة التجارية.

”وبالنظر إلى المصاعب الاقتصادية التي لا تزال تواجهها البلدان النامية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، يتوجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي عام ٢٠١٠، بلغت تلك المساعدة مستوى قياسيا هو ١٢٨,٧ بليون دولار، أي ما يعادل ٠,٣٢ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومع ذلك، فإن العديد من كبار المانحين لا يزالون دون هدف ٠,٧ في المائة الذي حددته الأمم المتحدة. ولا تزال الحاجة ماسة إلى زيادة حجم تدفقات المساعدة ونوعيتها وموثوقيتها بهدف بلوغ االأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. كما أود أن أشدد هنا على إمكانية أن تكمل آليات التمويل المبتكر المساعدة الإنمائية الرسمية الموجودة حاليا.

”على الرغم من تحسن مؤشرات الدين الخارجي في عدد من البلدان النامية، لا تزال الشواغل قائمة بشأن استدامة الدين، والتي قد تتأثر سلبا بسبب التداعيات غير المباشرة لأزمة الديون الأوروبية وغيرها من عوامل الخطر مثل تقلبات أسعار الطاقة والغذاء وعدم استقرار أسعار الصرف. وينبغي إعادة النظر في فعالية أطر استدامة الدين عن طريق بذل جهود أكبر على مستوى العمل المشترك بين الوكالات. كما أن هناك حاجة إلى بذل جهود لتصميم صكوك وآليات مؤسسية للتعامل مع أزمة الديون بشكل أفضل.

”في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أصبح النظر إلى موضوع الاستقرار المالي العالمي يتم على نحو متزايد في سياق إصلاح آليات الحوكمة الاقتصادية العالمية. وفي ذلك الصدد، ينبغي بشكل ملح تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وكفالة تنسيق أفضل وتكامل بين جهود مجموعة العشرين والأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى.

”كما أن من المهم بشكل حاسم إصلاح المؤسسات الكبرى للحوكمة الاقتصادية العالمية بحيث يكون للبلدان النامية صوت أكبر ومشاركة أوسع. وهذه الإصلاحات ضرورية إذا أرادت تلك المؤسسات التصدي للتحديات الجديدة للعولمة وحقائق القرن الحادي والعشرين.

”وعلى الرغم من بعض الانجازات الهامة التي تحققت خلال الفترة منذ انعقاد مؤتمر مونتيري، فلا يزال المجال واسعا للقيام بالمزيد من الجهود الحاسمة والفعالة. وبالنظر إلى الحالة الخطيرة للاقتصاد العالمي، تزداد حتمية التنفيذ الكامل للالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مونتيري والدوحة.

”إن هذا الحوار الرفيع المستوى يتيح فرصة مواتية لزيادة الزخم في ذلك الاتجاه. وسيمهد الطريق لمؤتمرات أخرى هامة في العام القادم لمناقشة مسائل التنمية، مثل الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

”ويتعين علينا اغتنام هذه الفرصة لكي نخطو خطوة هامة نحو تعزيز التنمية للجميع“.

أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام، معالي السيدة آشا - روز ميغيرو.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أخاطب الحوار الرفيع المستوى الخميس للجمعية العامة بشأن

تمويل التنمية.

نجتمع في وقت تستمر فيه الأزمة وعدم اليقين، ليس لسكان العالم الأكثر فقرا وضعفا فحسب، بل أيضا لمعظم البلدان المانحة.

ولا يزال التعافي هشا وغير متكافئ. ولا تزال البطالة والعمالة الهشة مستمرتين. والفقر في تصاعد نظرا لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. وفي القرن الأفريقي، تهدد المجاعة حياة أكثر من ١٣ مليون نسمة.

ونتيجة لذلك، فإن الكثير من البلدان النامية أصبحت بحاجة إلى مزيد من المساعدة لتواجه آثار الأزمة ولتوسع شبكات الأمان الاجتماعي فيها. غير أن أغلب البلدان المانحة، التي تواجه ديونا متصاعدة، تقلص ميزانياتها. وهي تواجه حلقة مفرغة من النمو المتدني وانخفاض العائدات وارتفاع الديون.

في تلك البيئة الوعرة، يتحتم على البلدان المانحة أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. كانت تلك هي الرسالة الرئيسية التي نقلها الأمين العام إلى المنتدى الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي عقد الأسبوع الماضي في بوسان في جمهورية كوريا. ولا يمكن أن نسمح للأزمة الاقتصادية بأن تصرفنا عن التزامنا تجاه الشعوب الأكثر فقرا في العالم. إن التعاون الإنمائي ليس صدقة؛ بل هو استثمار ذكي في الأمن والرخاء.

ترحب الأمم المتحدة بالقرار الذي اتخذه قادة مجموعة العشرين مؤخرا بمواصلة تعزيز شبكات الأمان المالي العالمية بإنشاء مرفق جديد للإقراض تابع لصندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فإننا مطالبون بأن نفعل أكثر من ذلك. وفي الوقت الذي تقلصت فيه ميزانيات الحكومات، فإن علينا أيضا أن نجد سبلا جديدة لتكمل المعونة التقليدية وتعززها.

وعلينا أن نبذل جهودا أكبر للتعامل مع جميع أسس الشراكة من أجل التنمية، على النحو الوارد في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، بما في ذلك حشد الموارد المحلية والاستثمار والتجارة والمعونة وتخفيف عبء الديون وإجراء إصلاحات في إدارة شؤون الاقتصاد العالمي .

ويجب علينا أن نبذل جهودا أكبر لتمكين الاستثمارات العامة الطويلة الأجل في البنى التحتية والتكنولوجيا الخضراء ورأس المال البشري والخدمات العامة والحماية الاجتماعية. ولا بد أن يظل القضاء على الفقر وإيجاد فرص عمالة منتجة على قائمة الأولويات في خطط التنمية الوطنية. ولا تزال السياسات التي تشجع زيادة فعالية النظم الضريبية وجعلها أكثر إنصافا والتي تكافح التهرب من الضرائب والفساد وتدعم إتاحة التمويل للجميع، تتسم بأهمية فائقة في مساعي حشد الموارد المحلية.

وثمة ضرورة أيضا إلى مزيد من الاستثمار في التنمية المستدامة، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

لا يزال اختتام جولة الدوحة من مفاوضات التجارة بنجاح أمرا ضروريا. وإنني أهيب بالدول المعنية أن تحقق نتائج مبكرة تكفل وصول جميع صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص.

على الرغم من أن العديد من البلدان النامية تتصدر مسيرة التعافي الاقتصادي دوليا، فإنها لا تزال تواجه طائفة عريضة من الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية، مثل الإعانات الزراعية، وكذلك الحمائية التي تزحف تدريجيا. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان النامية، بعد أن أعادت فتح اقتصاداتها على أمل أن يقود ذلك إلى نمو مدفوع بالصادرات، تجد من يطلب منها الآن أن تكتفي بالإنتاج لأسواقها المحلية الصغيرة وحدها. وفي ذلك ما يدعو إلى الاستياء لسببين: أولا، لأن ذلك لا يمكن أن يولد النمو على النطاق اللازم؛ وثانيا،

لأن تلك البلدان أحدثت نقلة متعمدة بعيدا عن نمط إنتاجها السابق القائم على إنتاج الغذاء والسلع الأساسية الأخرى. وبالتالي، فقد فقدت الآن القدرة على العودة إلى ذلك النمط من الإنتاج، حتى لو كانت راغبة في ذلك.

وحالة الديون تدعو إلى القلق بنفس الدرجة. ويجب أن نضمن ألا تعرض الآثار غير المباشرة لأزمات الديون في العالم المتقدم النمو قدرة البلدان النامية على تحمل الديون للخطر. وثمة حاجة إلى بذل جهود جديدة لتخفيف عبء ديون البلدان الأكثر فقرا وضعفا، وعلى نحو أعم، إلى استكشاف السبل الكفيلة بالتصدي لضائقة الديون بمزيد من الفعالية والإنصاف.

وقد دعا الأمين العام، في تقريره الصادر مؤخرا عن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية (A/66/506)، إلى تعزيز التنسيق والاتساق والفعالية في صنع السياسات في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. كما شدد على أهمية المشاركة الداعمة على نحو متبادل بين الأمم المتحدة ومحافل مثل مجموعة العشرين. ودعا إلى تحسين القدرة على توقع وإدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها تلك المرتبطة بالأخطار الطبيعية. وشدد أيضا على ضرورة إعطاء صوت أقوى للبلدان النامية. وتشكل الإصلاحات الجارية المتعلقة بالحصص والأصوات في مؤسسات بريتون وودز خطوات هامة في ذلك الاتجاه.

بينما نبدأ النظر في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن نبدأ بالاستفادة من الدروس المستقاة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية التي مر عليها عقد من الزمان. إن القيم والمبادئ الواردة في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) لا تزال على نفس القدر من الأهمية، ولكن يجب علينا التفكير في كيفية تفعيلها على نحو أكثر فعالية. وعلينا أيضا أن نعي التحديات الإنمائية الجديدة التي برزت في الواجهة منذ وضع الأهداف الإنمائية للألفية لأول مرة: مسائل من قبيل عدم المساواة وتغير المناخ والأمن الغذائي وأمن الطاقة. ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في العام القادم يتيح فرصة فائقة الأهمية لبث حياة جديدة في جدول الأعمال ذاك.

ويمكن لحوار اليوم، من جانبه، أن يساعد على إعطاء دفعة للمناقشة بشأن الشراكة العالمية التي تحتل موقع الصدارة في جهودنا الرامية إلى حماية رفاه كوكبنا وسكانه في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر الأعضاء بأن الجمعية العامة قررت، عملا بقرارها ٣١٤/٦٥ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أن تكون طرائق هذا الحوار مماثلة لتلك الواردة في القرار ١٩٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ولذلك، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد لازاروس كابامبوي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد كابامبوي (زامبيا)، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخاطب هذا الحوار الخامس الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية في إطار الموضوع العام ”توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: حالة التنفيذ والمهام المقبلة“.

لقد مضى ما يقرب من عشر سنوات على اعتماد توافق آراء مونتيري التاريخي. ونحن هنا اليوم لمناقشة ما تحقق وما يتبقى لنا عمله. وليس ثمة شك في أن انجازات هامة كثيرة قد تحققت. ولكن من الواضح أيضا أنه لا يزال هناك عمل كثير ينتظرنا. فلنكن واضحين ولنناقش بصراحة كيفية التصدي للتحديات الإنمائية الملحة في زمن الأزمات هذا.

يبقى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية هدفنا الرئيسي. وهو أمر يتطلب التنفيذ الكامل والسريع للالتزامات والاتفاقات الواردة في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. ويعتمد نجاح جهودنا بدرجة كبيرة على وجود شراكة عالمية من أجل التنمية تتسم بالحيوية وكفاءة الأداء وتستفيد من المزايا المقارنة لجميع أصحاب المصلحة وإسهاماتهم.

ويضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور مركزي في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. وقد عقد المجلس في هذا العام عددا من المناقشات الهامة بهدف الدفع قدما بخطة تمويل التنمية. وفي آذار/مارس، عقد المجلس اجتماعه الرفيع المستوى السنوي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مستخدما في ذلك طرائق مبتكرة وأكثر شمولا. وفي تموز/يوليه، اعتمدت الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سلسلة من القرارات بشأن تعزيز عملية المتابعة لمؤتمري مونتيري والدوحة الدوليين بشأن تمويل التنمية وكذلك نتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية لعام ٢٠٠٩. كما عقدت ندوتان رفيعتا المستوى، في باماكو في أيار/مايو وفي لكسمبرغ في تشرين الأول/أكتوبر، لإطلاق العملية التحضيرية لمنتدى التعاون الاقتصادي الذي سيعقد العام المقبل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بحث معتَكَف المجلس الاقتصادي والاجتماعي سبل تعزيز دور المجلس وفعاليته في التصدي للتحديات الإنمائية العالمية.

وأود أن ألقي الضوء على بضع نقاط أساسية منبثقة عن تلك الاجتماعات الهامة التي عقدها المجلس، وهي أوثق النقاط صلة باجتماعنا اليوم.

يتحتم على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بجميع التزاماتها بخصوص المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا بد من تنفيذ تلك الالتزامات. إن كفالة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو كاف وقابل للتنبؤ أمر ضروري بالنسبة للعديد من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا.

ومن التحديات الكبرى على طريق تحقيق النمو الطويل الأجل في أقل البلدان نموا ضمان استثمار القطاعين العام والخاص في قدراتها الإنتاجية وفي خلق وظائف لائقة. وفي ذلك الصدد، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عاقد العزم على الاستفادة من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وعلى حشد الدعم السياسي لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا.

ومن الأهمية بمكان أيضا تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان ذات الدخل المتوسط وتحسين موائمة الدعم الدولي مع أولوياتها الوطنية في مجال التنمية المستدامة. وبالنظر إلى تباطؤ الانتعاش، فإن النمو الاقتصادي لتلك المجموعة الكبيرة والمتنوعة من البلدان يعتمد بدرجة كبيرة على الطلب المحلي، مدعوما بسياسات سليمة في مجالات النقد والمال والدخل والعمالة.

ينبغي أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرا هاما في الاستراتيجية الإنمائية الدولية، بما في ذلك البنى التحتية والمشاريع الصناعية. والآليات المالية المبتكرة يمكن أن تحشد موارد إضافية لتكملة المصادر التقليدية لتمويل التنمية.

وفي مجال التجارة، يتعين علينا تكثيف الجهود لتحقيق النتائج الموجهة نحو التنمية لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وإلغاء الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو ومواصلة تعزيز المعونة التجارية وتفادي ”الحماية الجمركية بدعوى المحافظة على البيئة“. ومن الضروري أن تتمكن أقل البلدان نموا من الحصول على معاملة تفضيلية من حيث وصول جميع منتجاتها إلى الأسواق الدولية دون رسوم جمركية ودون تطبيق نظام الحصص.

لا تزال القدرة على تحمل الديون من التحديات الخطيرة للتنمية. وهناك قلق بشأن احتمالات الآثار غير المباشرة على البلدان النامية جراء أزمة الديون الأوروبية وعوامل خطر أخرى مثل تقلب أسعار الطاقة والغذاء وعدم استقرار أسعار الصرف. وقد انطلقت دعوات تطالب بإعادة النظر في أطر القدرة على تحمل الديون واستكشاف صكوك وآليات دولية جديدة للتصدي على نحو أفضل لعبء الديون.

ولتجاوز المعوقات النسقية أمام تمويل التنمية، ينبغي مواصلة الجهود الدولية لإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي. ومن بين الأمور الملحّة، تحسين الأنظمة المالية والتصدي لمشكلة الديون السيادية في الاقتصادات المتقدمة وإدارة تدفقات رأس المال القصيرة الأجل المتقلبة. كما أن هناك دعوات تُطلق لمواصلة إصلاح هياكل إدارة مؤسسات بريتون وودز بحيث تعبر على نحو أفضل عن الحقائق الاقتصادية الراهنة وتكفل للبلدان النامية صوتا ومشاركة كاملين.

في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ثمة حاجة ملحة إلى إتباع نُهُج متعددة الأطراف لإدارة التحديات الإنمائية العالمية، تتسم بالشمول والشفافية والفعالية. إن منظومة الأمم المتحدة في وضع فريد يتيح لها تعزيز خطط التنمية والقيام بدور محفل رئيسي لإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. ويظل التنسيق على نطاق المنظومة أمرا حاسما لبلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا وتعزيز الاتساق والترابط داخل المنظومة النقدية والمالية والتجارية الدولية، دعما للتنمية. ويضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور بارز في ذلك الصدد بوصفه الهيئة المركزية، المنشأة بموجب الميثاق، فيما يتعلق بالحوار والتنسيق بشأن السياسات.

لقد صُمم منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد مرة كل سنتين بحيث يكون جهة التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة لاستعراض الاتجاهات وما أنجز من تقدم في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية ولتشجيع زيادة الاتساق بين أنشطة مختلف شركاء التنمية. ويتسم الاجتماع القادم للمنتدى بأهمية خاصة إذ أنه يجيء في وقت يكتنفه قدر كبير من عدم اليقين. والتقشف المالي يؤثر سلبا على فرص تقديم المعونة في الوقت الذي تجعل فيه الأزمات المتعددة هذه المعونة ضرورية بقدر أكبر. والترتيبات المؤسسية على الصعيد العالمي تتغير ويجعل بروز جهات فاعلة ونهج جديدة التعاون الإنمائي أمرا أكثر تعقيدا على نحو مطرد.

بوسع عملية منتدى التعاون الإنمائي المساعدة، بطرق شتى، في تعزيز التعاون من أجل التنمية وتمويلها. وهي ستشجع أصحاب المصلحة على وضع خريطة طريق واتخاذ خطوات ملموسة للوفاء بالالتزامات القائمة. وبوسعها أيضا أن تكون أداة فعالة لاستغلال المعونة في حشد أنواع أخرى من سبل تمويل التنمية. وهناك أيضا حاجة إلى عملية عالمية مستمرة لمعالجة مسألة الاتساق في سياسات التنمية. وعلاوة على ذلك، فإن كون المنتدى ذا طابع يجمع بين أصحاب مصلحة متعددين وصلاته بعملية تمويل التنمية هم أمران يجعلانه مركز ثقل طبيعيا يمكن للتضامن مع البلدان النامية أن يتخذ شكلا متماسكا في إطاره.

وثمة ضرورة أيضا لاستكشاف حلول عملية من شأنها زيادة تأثير المعونة على حياة الناس. وقد اقترح المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي عقد قبل أيام معدودة في بوسان في كوريا، بناء شراكة عالمية جديدة من أجل تعاون إنمائي فعال. وسيواصل المنتدى ذلك الزخم. وفي النهاية، فإن المنتدى هو محفل تبادل الممارسات الجيدة واستكشاف نهج مبتكرة وتعزيز المساءلة المتبادلة في مجال التعاون الإنمائي.

ونظرا للسرعة التي يقترب بها الموعد النهائي المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن نسعى إلى تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية وأن نواصل إعداد وتنفيذ خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وإنني لعلى ثقة بأن المشاركين في هذا الاجتماع سيثيرون اليوم وغدا العديد من المسائل الهامة المتعلقة بخطة التنمية. وأتمنى لنا جميعا مناقشات مثمرة بروح من التعاون والإنتاجية.

السيدة جاكوبس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد لكسمبرغ تماما بيان الاتحاد الأوروبي.

في أوقات الأزمات، يتحتم أكثر من أي وقت آخر الاستمرار في مناقشة تمويل التنمية. ولذلك، نرحب بعقد الحوار الخامس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في إطار الجمعية العامة. إن الجمعية العامة تضطلع بدور رئيسي في العملية الحكومية الدولية الرامية إلى كفالة متابعة تلك المسألة. واليوم تحين الفرصة لتقييم التطورات وما أحرز من تقدم وكذلك العقبات والقيود التي تواجهنا، ولنحدد سويا التدابير الواجب اتخاذها لضمان التنفيذ الكامل لتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. كما أنها فرصة مواتية لإعادة تأكيد الروح التي سادت في مؤتمر مونتيري ومؤتمر الدوحة الاستعراضي: المشاركة التي لا تستثني أحدا والشراكة والشفافية.

وفي ذلك السياق، أرحب بمشاركة الأطراف الفاعلة من جميع المشارب معنا اليوم، ألا وهم: المانحون التقليديون والجدد والبلدان الشريكة في التنمية وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية. وإنني لعلى اقتناع بأن هذا النهج الذي يسع الجميع سيجعل من الممكن التعرف على القيمة المضافة للتداخل بين مجالات اختصاص مختلف الأطراف. إن الحوار هو في نهاية المطاف جزء من السياق الأوسع للشراكة العالمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

تولي لكسمبرغ اهتماما خاصا للوفاء بجميع التزاماتها في مجال تمويل التنمية.

والوفاء بتلك الالتزامات بالكامل سيسمح لنا بزيادة الموارد المتاحة لتعزيز خطة التنمية الدولية زيادة كبيرة. وتفخر لكسمبرغ بأنها، منذ عام ٢٠٠٠، عضو في مجموعة لا تزال محدودة جدا من البلدان تسهم بـ ٠,٧ في المائة على الأقل من دخلها القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي العام الماضي، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها لكسمبرغ ١,٠٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. ولقد حققنا هدف تخصيص ٢٠ في المائة من المعونة لأقل البلدان نموا، وهو الهدف الذي أكده من جديد برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (A/CONF.219/3).

وهكذا تكون لكسمبرغ قد أوفت تماما بمسؤولياتها والتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتتوقع أن تواصل تلك الجهود مستقبلا. غير أن بلوغ مستوى يفوق ٠,٧ بالمائة في المساعدة الإنمائية الرسمية لا يعفينا من بذل الجهود لتحسين المعونة الدولية، كمّا وكيفا. ونحن ندرك أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا يمكن أن تكسر وحدها حلقة الفقر المفرغة، ولا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية والمالية. وكما اتفقنا على ذلك في مونتيري وأعدنا التأكيد عليه في الدوحة، يجب علينا التدخل على عدة جبهات في آن معا: حشد الموارد المالية المحلية للتنمية وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والسعي إلى إدماج البلدان النامية في نظام التجارة الدولية وتيسير وصول سلعها إلى الأسواق ومساعدة البلدان النامية على الاستفادة من تحرير التجارة وتنفيذ المبادرات والآليات الرامية إلى حل مشكلة الديون، وخاصة فيما يتعلق بأفريقيا وأقل البلدان نموا، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وكذلك المساعدة الفنية وتطوير القدرات، وذلك على سبيل المثال لا للحصر للتدابير التي يتعين اتخاذها.

ومن الأهمية بمكان أيضا تحديد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية، على صعيد القطاعين العام والخاص. وقد التزمت لكسمبرغ، والبلدان الشريكة معها، طيلة الـ ١٥ عاما الماضية التزاما جديا بالائتمانات البالغة الصغر وبالتمويل البالغ الصغر والتمويل الشامل بوصفها أدوات هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم الإقرار في مونتيري والدوحة بما يمكن أن يسهم به التمويل البالغ الصغر. وأرحب بأن تقرير

الأمين العام الوارد في الوثيقة A/66/329 يتناول مسألة توفير طائفة عريضة من الخدمات المالية للجماعات الفقيرة والضعيفة وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نظرا لما يترتب عليها من فوائد للتنمية ولحشد الموارد المحلية. وكما سبق أن ذكرت في الأسبوع الأوروبي للتمويل البالغ الصغر الذي عقد مؤخرا في لكسمبرغ حول موضوع التمويل الشامل للفئات السكانية المستبعدة، فإن علينا أن نتذكر أن الركيزتين الأساسيتين للتمويل الشامل الفعال والمستدام في محاربة الفقر هما الأثر الاجتماعي، من جهة، والجدوى الاقتصادية من جهة أخرى.

وسواء كنا نتكلم عن المساعدة الإنمائية الرسمية أو عن أي مصادر تمويل أخرى للتنمية، لا يمكننا أن نركز على حجم المساعدة فحسب؛ بل يجب أن نتحدث أيضا عن نوعية وفعالية تدفق المعونة. وفي ذلك السياق، أرحب بمحتوى الوثيقة الختامية للمنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي عقد في الأسبوع الماضي في بوسان في كوريا. وإنه لأمر له مدلوله أن تؤكد تلك الوثيقة من جديد وتعزز التعهدات المقطوعة في باريس في عام ٢٠٠٥ وفي أكرا في عام ٢٠٠٨، مشددة على الدور المتنامي للبلدان الشريكة في عمليات التنمية والاهتمام المتزايد بالنتائج فيما يتعلق بالأثر الإنمائي والشراكة المتميزة بالشفافية. وأرحب بشكل خاص بالإسهام الحاسم للمشاركين من الاقتصادات الناشئة ومن المجتمع المدني في المفاوضات التي سبقت المنتدى وفي بوسان نفسها.

وأخيرا، أود أن أذكّر بأهمية الحوكمة التي تعزز التنمية على جميع المستويات، بما في ذلك في سياق بناء اقتصاد دينامي قادر على جذب الاستثمارات وإيجاد قطاع خاص قادر على المنافسة وخال من آفة الفساد.

ويجب أن نوجه اهتمامنا أولا وقبل كل شيء إلى البلدان الأكثر تخلفا عن الركب فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك على الرغم من أن الحصول على القطوف الدانية للتعاون الإنمائي يبدو مغريا، بل ومفيدا في بعض الأحيان فيما يتعلق بإعلان النتائج. ومن أجل تحقيق ذلك، لا بد لنا من أن نعمل معا للوفاء الكامل بتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وأن نعتمد بدرجة أكبر على القدرات الكامنة في الشراكات من أجل التنمية. ويجب أن نكون في غاية الوضوح بهذا الشأن: لن تكون هناك تنمية مستدامة دون تمويل مستدام للتنمية.

السيد سانو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود في بياني أمام هذا الاجتماع للجمعية العامة، المخصص لتمويل التنمية، أن أشيد أولا بالرئيس للحنكة والخبرة اللتين يدير بهما مناقشاتنا في هذه الدورة. كما أود، باسم فخامة السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، أن أحيي رؤساء وفود الدول الأعضاء وممثلي المنظمات الدولية وأن أعرب لهم عن الشكر العميق لشعب وحكومة غينيا لهم على جميع ما قدموه من دعم لاستعادة النظام الدستوري في غينيا.

كما أود أن أشارك المتكلمين السابقين بالإعراب عن امتنان وفدي لمعالي الأمين العام بان كي - مون لما يبذله من جهود هائلة ودؤوبة في قيادة المنظمة وللمستوى الرفيع للوثائق المقدمة في إطار موضوع مناقشتنا الحالي، أي المسألة الشائكة المتعلقة بتمويل التنمية.

يجيء هذا الاجتماع في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي اعتمد برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (A/CONF.219/3) والمنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي انفضّ لتوه في بوسان في كوريا. ويتسم السياق الدولي الراهن بالتعقيد وقد شهد سلسلة من الأزمات. وتشكل أزمة الديون وأزمة الأسواق المالية والصعوبات التي تعوق الانتهاء من جولة الدوحة للمفاوضات بشأن العلاقات التجارية المتعددة الأطراف ومسألة مديونية البلدان الفقيرة وتغير المناخ وتمويل التنمية مثالا جيدا لشواغل المجتمع الدولي وللتحديات التي

يواجهها ولموضوع يتطلع الجميع إلى أن يسهم اجتماعنا هذا فيه.

ومسألة تمويل التنمية هي أحد الشواغل الرئيسية لحكومة غينيا. وفي التعامل معها، فإن حكومة بلدي تبذل جهودا هائلة لتعزيز الشراكات الإنمائية بما يتفق مع الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية وضمان فعالية المعونة، وفقا لإعلان باريس، وتحسين مناخ الأعمال التجارية وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وتشجيع التمويل الابتكاري. وفيما يتعلق بالتمويل الابتكاري على وجه الخصوص، بما في ذلك فرض ضريبة على تذاكر الطيران وتشجيع التحويلات المالية للمهاجرين وتشجيع الانضمام إلى الإعلان بشأن المعاملات المالية الدولية، فإن حكومة بلدي شرعت، على الصعيد الوطني، في تحديد وتحصيل ضرائب ومساهمات مدنية جديدة بغية تعزيز قدرات البلد التمويلية.

وأود أن أركز في ملاحظاتي على المسألة الحاسمة المتمثلة في تمويل التنمية وعلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، لكي أعرض على الجمعية عدة مقترحات للعمل بشأن تلك المسألة الهامة.

إن الأثر السلبي للأزمات المتعددة على البلدان الـ ٤٨ في فئة أقل البلدان نموا، والتي تقع ٣٢ منها في أفريقيا، بالإضافة إلى الدراسات التحليلية العديدة بشأن تلك الحالة، يظهران أن القارة الأفريقية قد لا تبلغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ لأسباب أهمها عدم كفاية المساعدة الإنمائية الرسمية.

ولذلك السبب، يجب على اجتماعنا هذا التفكير في جميع المصادر، العادية منها والإضافية، لتمويل التنمية في المنطقة الأفريقية. وفي ذلك الصدد، تبدو أشكال التمويل المبتكرة على نحو متزايد بوصفها أدوات رئيسية لحشد موارد إضافية ومستقرة وقابلة للتنبؤ بحيث تعوض عن النقص في المساعدة الإنمائية الرسمية. وتمثل تلك الأشكال وسيلة مكملة لمساعدة أقل البلدان نموا في أفريقيا لتمكينها من التغلب على مشاكلها الهيكلية وتعزيز التنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، يود وفدي أن يطرح على الجمعية ثلاثة مقترحات غينية تهدف إلى زيادة الموارد من أجل تمويل التنمية في أفريقيا حتى عام ٢٠١٥ وما بعده.

أشير أولا إلى إمكانية عقد مؤتمر أفريقي بشأن التمويل الابتكاري، وثانيا إلى تطوير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وثالثا إلى اعتماد وتنفيذ إعلان إفريقي بشأن الشفافية في إدارة الشؤون المالية ومكافحة التدفقات غير المشروعة لرأس المال. وتجري حاليا مفاوضات بشأن تنفيذ تلك المقترحات والتي سبق عرضها على الجمعية في دورتها الخامسة والستين ولاقت تأييدا من قبل عدد من الهيئات الأفريقية والدولية الأخرى.

وبخصوص المؤتمر الأفريقي بشأن التمويل الابتكاري، فإنه سيجمع بين الدول الأفريقية التي تنتمي إلى الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية وشركائها. ويهدف المؤتمر إلى تشجيع وضع استراتجيات ملائمة لحشد التمويل الابتكاري بغية التعويض عن النقص في المساعدة الإنمائية الرسمية بشكلها التقليدي وكذلك الموارد الداخلية الضرورية لتغطية تكلفة الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية على وجه العموم. والحكومة الغينية على استعداد لاستضافة المؤتمر في عام ٢٠١٢ .

وبشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فقد أصبح منذ عهد قريب من الطرائق الجديدة للتعاون الدولي في ضوء أزمة الديون وأزمة الأسواق المالية وغياب المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية بالقدر الذي يكفي لتنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية مثل أهداف الألفية وبرنامج عمل اسطنبول والمرفق الدولي لشراء الأدوية. وفي ذلك السياق، يقترح الوفد الغيني إنشاء فرقة عمل تعنى بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر

للتنمية. وستتضمن ولاية فرقة العمل تلك توحيد المبادرات المختلفة القائمة والاستفادة منها؛ وتقييم الإمكانات الحالية؛ وتحديد نقاط القوة وأوجه التكامل الموجودة بين الشمال والجنوب لاستغلالها بصورة كاملة في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول (A/CONF./219/3)؛ وكشف القيود والمعوقات التي تقف في طريق التنمية؛ وأخيرا، اقتراح استراتيجيات وخطط عمل من شأنها تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من مختلف المناطق.

وستهتم فرقة العمل بشكل خاص بإقامة شراكات تركز على مجالات من قبيل الصناعات الزراعية والطبية وصناعة العقاقير ومصرف الجنوب والمواصلات والاتصالات والخدمات والبحوث العلمية وتنمية الموارد البشرية. إن جمهورية غينيا مستعدة أيضا لاستضافة الاجتماع التأسيسي لفرقة العمل في كوناكري خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ .

فيما يتعلق بالإعلان الأفريقي بشأن الشفافية في إدارة الشؤون المالية ومكافحة تدفقات رأس المال غير المشروعة، فإن الهدف من ورائه هو وقف هروب المبالغ الطائلة من أفريقيا وإعادة توجيهها نحو التنمية في القارة. إننا ممتنون للعمل الجاري بالفعل في إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي بدعم من النرويج.

وبالنظر إلى الأهمية الاستراتجية الواضحة لهذه المقترحات، فإن الحكمة تقتضي أن تلقى دعما من هذا الاجتماع للجمعية العامة وأن تُضمَّن في التوصيات القوية التي ستصدر عنه.

وختاما، أود أن أعرض بعض الخواطر بشأن إعداد إستراتيجية لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول بصورة سريعة وعلى نحو فعال. ويؤمن الوفد الغيني بأن استراتيجية كهذه ينبغي أن تتضمن عدة أبعاد.

أولا، ثمة حاجة إلى تعزيز فعالية حشد المعونة لتنفيذ سياسات تتسم بروح المسؤولية والحيوية وترمي إلى بلوغ أهداف برنامج العمل والأهداف الإنمائية للألفية، بجانب تعزيز الحوكمة وإجراء إصلاحات في جميع الأوجه. وفي ذلك الصدد، فإن مسألة القدرات، وخاصة القدرة على استيعاب زيادة المعونة، تكتسي أهمية مركزية.

ثانيا، تظل مسألة حجم ونوعية المساعدة الرسمية تمثل التحدي الأكبر أمامنا. إن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يتطلبان مضاعفة المعونة. كما يتطلبان تعزيزا غير مسبوق للشراكات بين القطاعين العام والخاص ولدور القطاع الخاص في تحقيق نمو قوي ودائم، يجري تشاطره بصورة أكثر عدالة وتوزيعه على نطاق واسع.

أود الآن أن أتطرق إلى الطابع الملح للمسألة. لم يبق سوى وقت قليل قبل حلول عام ٢٠١٥ فيما لا تزال التحديات التي نواجهها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج عمل اسطنبول هائلة. ولقد حان الوقت لزيادة المعونة وكفالة استقرارها وجعلها قابلة للتنبؤ بحيث تسهم في تمويل برامج يستغرق تنفيذها عدة أعوام.

ويتعين النظر في تلك الأبعاد الثلاثة معا. وفي إطار برنامج عمل اسطنبول، يتعين علينا إنشاء هيكل يسمح لنا بمواءمة الأبعاد الثلاثة جميعا على الصعيدين الوطني والدولي. ومن نافلة القول أن ثمة حاجة إلى أن يرافقها حشد الوفورات الوطنية ومحاربة الفساد والملاذات الضريبية في جملة جوانب أخرى كثيرة.

السيد رودريغيث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): توصلنا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى توافق في الآراء حول ثلاثة محاور رئيسية للتنمية الدولية.

أولاً، فيما يتعلق بأهدافنا، أصبح إعلان الألفية نقطة مرجعية للمجتمع الدولي. وفي غضون ثلاث سنوات، وعلى

أساس النتائج التي سنحققها، ربما يتعين علينا أن نعيد النظر في بعض الأهداف وأن نضع أهدافاً أخرى جديدة. ولكن، نجحنا على الأقل في إرساء إطار للجهود المشتركة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والأمم المتحدة وبرامج المجتمع المدني.

ثانياً، أحرزنا تقدماً لا بأس به فيما يتعلق بأثر المعونة. وفي منتدى بوسان الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي انعقد قبل بضعة أيام، جرت مناقشات حول فعالية التنمية الدولية، وبذلت جهود لتعزيز المساعدة الإنمائية بغية جعلها استراتيجية أكثر وأن يكون لها أثر أكبر على الحد من الفقر في البلدان التي نعمل فيها.

ثالثاً، توصلنا إلى عدد من الاتفاقات الهامة في مجال تمويل التنمية.

وليس من بين المجالات الثلاثة هذه ما هو أهم من الآخر. إلا أن من الواضح أن تمويل التنمية هو أساس المنظومة. وفي غياب الموارد، فإن توافق الآراء الذي تحقق في السنوات الأخيرة – وإن كان في حده الأدنى – لن يكون له أي معنى. ولذلك، فإن التمويل هو العنصر الرئيسي الذي يتعين علينا أن نركز عليه في هذه الأوقات الصعبة.

وعندما اتفق على توافق آراء مونتيري، كان السياق الاقتصادي العالمي مختلفاً للغاية، كما نعرف جميعاً. كانت الدورة في نقطة عالية، في ظل آفاق إيجابية في كل البلدان. غير أننا نواجه اليوم أزمة مالية تهدد بعض أكثر الاقتصادات عافية. والاقتصاد العالمي في أضعف حالاته وأكثرها اضطراباً خلال ٥٠ عاماً. ولحسن الطالع، فإن كثيراً من البلدان النامية يتعامل مع هذه الأزمة بشكل أفضل مما كنا نتوقع في البداية. ومع ذلك، فقد جلبت الأزمة الاقتصادية العالمية تحدياً جديداً لم نكن نتوقعه، ويجب أن نكون قادرين على مواجهته بالاستجابة الملائمة.

وفي أعقاب مونتيري، في عام ٢٠٠٥، التزمت بلدان الاتحاد الأوروبي، كما نعرف جميعاً، بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. وأحرز بعض الدول الأعضاء تقدماً لا بأس به في هذا الشأن. وإن جاز لي، أود أن أشير إلى أنه في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، ضاعفت إسبانيا تقريباً النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية، من ٠,٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٠,٤٥ في المائة في عام ٢٠١٠، من خلال زيادة ميزانيتها للمساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة مستدامة وذات مغزى. وقد فعلنا ذلك سواء في أوقات النمو الاقتصادي أو إبان أصعب سنوات الأزمة.

والأزمة الاقتصادية الحالية تفرض ضغوطاً هائلة على الميزانيات الوطنية للدول المسماة بالمانحين التقليديين، والتي تطبق برامج للتقشف المالي لها أثرها على سياساتها العامة أيضاً.

ولكن، أحسب أن علينا جميعاً أن ندرك أن المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل نسبة ضئيلة من النفقات العامة على المستوى الوطني، وتقليصها لن يساعد في موازنة حساباتنا الوطنية ولا العالمية، بل إنه سيزيد من الاختلال على مستوى العالم. ولذلك، علينا أن نقطع على أنفسنا التزاماً مشتركاً بعدم تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية في الوقت الحالي.

وفي السنوات الأخيرة، بات من الواضح أن دور المساعدة الإنمائية الرسمية يتضاءل بشكل متزايد في سياق تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية. ويجدر بنا أن نذكر أنه في السبعينيات من القرن الماضي، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية تستأثر بنسبة ٧٠ في المائة من تدفقات رأس المال صوب البلدان النامية؛ ولا يتجاوز هذا الرقم ١٣ في المائة حالياً. وقد حلت محله الاستثمارات والتجارة والموارد الداخلية والتحويلات وغيرها من التدفقات المالية.

ومن الصحيح أيضاً أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد

طمست بعض البارامترات التقليدية للمتأثرين بها. واليوم، أصبح الكثير من الاقتصادات الهامة البازغة بلداناً مانحة ومتلقية في نفس الوقت. ومع ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت تكتسي أهمية حيوية للوفاء بأهداف الحد من الفقر وإحراز تقدم صوب الأهداف الإنمائية في مجالات أخرى.

ولذلك، علاوة على الحاجة الماسة للسعي إلى موارد جديدة للتمويل، يجب أن نفي بالتزامنا السياسي بمواصلة تقديم المساعدة والتزامنا المتعلق بالميزانية في مجال زيادة النسبة من دخل الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وأود الإشارة أيضاً إلى أنه في ضوء التحديات التي تنتظرنا والسعي إلى إيجاد آليات تمويلية جديدة، علينا أن نفكر بجدية حتى نتبين كيف أن المساعدة الإنمائية الرسمية، على أهميتها، ستكون غير كافية إن لم نستخدم آليات وأدوات أخرى لتحقيق الأهداف الإنمائية. وهنا، أود أن أشير على سبيل المثال إلى هدفنا المتمثل في مكافحة الجوع والفقر المدقع.

لقد أصدرت الأمم المتحدة مؤخراً إعلاناً بشأن الجوع. وما كنا نظن أننا سنشهد في القرن الحادي والعشرين أي إعلانات بشأن الجوع في العالم. وفي حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة الغذائية الطارئة ضروريتان لوضع حد لحالات الجوع الطارئة هذه، فإنهما لن تضعا حداً لنقص الغذاء أو الجوع أو سوء التغذية الذي يؤثر على ملايين البشر. لذلك، يتعين علينا وضع سياسات زراعية مختلفة، ومكافحة المضاربات في الأسواق الآجلة للمواد الغذائية، والسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار السياسي، فغيابهما هو السبب في المجاعة التي كان علينا أن نعلن عنها مؤخراً.

وأنتقل إلى مسألة الآليات التمويلية الابتكارية، إذ تعمل إسبانيا عن كثب مع الفريق الرائد المعني بالتمويل الابتكاري، الذي تتولى رئاسته خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١. وأود أن أشير بإيجاز إلى بعض المجالات الرئيسية التي نركز عليها في السنوات الأخيرة. هناك دور أكثر نشاطاً يقوم به القطاع الخاص في مكافحة الفقر، وقد ظهر مانحون جدد. كما أن جهودنا في سياق التعاون الثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب أمر مهم جداً أيضاً، خاصة فيما يتعلق ببلدان أمريكا اللاتينية. ووصول أكثر بلدان وشعوب العالم هشاشة إلى الائتمان أمر بالغ الأهمية. وقد استضافت إسبانيا في تشرين الثاني/نوفمبر القمة العالمية الخامسة للائتمانات الصغيرة، وهي بذلك تقوم بدور فعال في سياق الجهود العالمية لمكافحة الفقر وإيجاد موارد تمويلية جديدة وابتكارية. ونشارك بنشاط في إطار مجموعة الثمانية وفي المجموعة الإنمائية التي تشكلت حديثاً في إطار مجموعة الـ ٢٠.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز مسألة فرض رسوم على المعاملات المالية. وقد جرت مناقشات أولية في هذا الشأن في إطار الاتحاد الأوروبي مؤخراً، وموقف حكومة إسبانيا واضح. فإذا فرضت ضريبة على المعاملات المالية الدولية، يجب أن تخصص الأموال التي يتم تحصيلها لصالح السياسات الاجتماعية داخل الاتحاد الأوروبي وفي البلدان النامية على السواء.

أود أن أشير أيضا، لما للأمر من أهمية، إلى آلية أخرى هي الضريبة الصغرى على تبادل العملات التي تم تحديد ودراسة مختلف خياراتها من قِبَل الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية. إنها أداة فعالة للغاية؛ فخيار فرض ضريبة بنسبة ٠,٠٠٥ بالمائة كحد أدنى على المعاملات النقدية الدولية التي تتم يوميا في جميع أنحاء العالم قد يجلب ما بين ٢٥ إلى ٣٤ بليون دولار سنويا.

إذا أضفنا الضريبة الصغرى على المعاملات النقدية الدولية إلى الضريبة الموجودة حاليا على التجارة في أرصدة الانبعاثات المسموح بها، التي جلبت حتى الآن ٣٧ بليون دولار، سيكون

الإجمالي الكلي كافيا لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا التي تقدر تكلفتها بـ ٧٢ بليون دولار سنويا.

أود كذلك التشديد على الدور الهام للتحويلات المالية، مع المراعاة التامة بطبيعة الحال لوضعها القانوني كمورد خاص. وهي حقا مصادر خاصة، غير أن هناك حاجة لخفض تكلفة رسوم التحويلات. هناك أيضا ضرورة لتطوير بعض المبادرات التي تتيح الاستثمار في بلدان المقصد. لقد اتخذت اسبانيا بالفعل عدة مبادرات مثيرة للاهتمام مع بنك الاستثمار الأوروبي ومع آلية التمويل للتحويلات المالية التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وإلى جانب مسألة الديون نفسها، التي عشنا بشأنها في جو من انعدام اليقين في الأسابيع الماضية مما يتطلب اهتماما خاصا وتنسيقا واستعدادا لاتخاذ خطوات منسقة على الصعيد العالمي، أود أن أقول إنني أومن بضرورة الاستمرار في جهودنا القائمة عن طريق مبادرة تخفيف عبء الدين عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نشجع الدول على زيادة مساهماتها الطوعية.

كانت إسبانيا في مقدمة البلدان التي نفذت برامج إنمائية قائمة على تخفيف عبء الديون باللجوء إلى مقايضة الديون حيث استثمرت أكثر من ٦٠ بالمائة من جملة الديون المخفضة في برامج في قطاعي الصحة والتعليم. وخلال الأعوام الأربعة الماضية، قايضت إسبانيا قروضا بأكثر من ٣٨٠ مليون يورو عبر تلك الآليات مع التركيز عل الاستثمار في الصحة والتعليم.

وأد أن أشير أيضا إلى أهمية السعي إلى محاربة التهرب الضريبي وتدفقات رأس المال غير المشروعة. ثمة ضرورة قصوى لإحراز تقدم في ذلك المجال بحيث يمكن المضي قدما بمصدر آخر للتمويل المبتكر وهو المصدر المرشح لأن يشهد أكبر نمو في المستقبل. أعني هنا الموارد الوطنية لجميع البلدان النامية التي نتعاون معها. ومن أجل أن تمتلك تلك البلدان مواردها الخاصة التي يمكن استثمارها في مبادرات السياسات العامة الرامية إلى محاربة عدم المساواة والفقر على طريق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه يتعين أن تبقى تلك الموارد داخل البلدان التي تنتجها. ومن أجل أن يحدث ذلك، علينا أن نحرز تقدما في مجال التشريعات فوق الوطنية التي تغطي التهرب الضريبي والمعركة ضد التدفقات غير المشروعة لرأس المال بهدف التطبيق الفعلي للسياسات التي تعيد توزيع عائد الموارد الوطنية في البلدان النامية التي نتعاون معها.

ونأتي أخيرا إلى مسألة التجارة. ليس ثمة من شك في أننا بحاجة إلى أن نشق طريقنا إلى مرحلة أخرى من جولة الدوحة ذات نتائج مثمرة لجميع المشاركين، ولكن بشكل خاص للبلدان النامية. إنني أعتقد أن البلدان النامية والناشئة الأخرى بحاجة إلى اتخاذ تدابير من شأنها أن تتيح لأقل البلدان نموا وصول سلعها، ما عدا الأسلحة، إلى الأسواق بدون ضرائب أو حصص، مستلهمة في ذلك ما حققه الاتحاد الأوروبي بمبادرته ”أي شيء فيما عدا السلاح“.

في الختام، أود أن أقول أن لدينا قاعدة مشتركة ننطلق منها إلى الأمام في الأعوام القادمة. وعلى الرغم من التأخير الواضح في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في بعض المجالات، إلا أنها تمثل تحسنا من وجهة نظر المجتمع الدولي. إننا في وضع أفضل مع الأهداف الإنمائية للألفية عما كنا سنكون عليه في غيابها. نحن مواجهون بأزمة اقتصادية ومالية وعلينا أن نجعل منها فرصة. لقد آن أوان الابتكار. إنه أوان الثقة. إنه أوان الذكاء. يتعين علينا أن نجعل من هذه الأزمة المالية، بكل تحدياتها، فرصة لتحقيق التنمية العالمية. بتلك الطريقة وحدها، إذا تمكنا من الخروج سويا من الأزمة التي نجد أنفسنا فيها، نستطيع أن نقول أننا وجدنا الوسائل الضرورية لتحقيق تنمية مستدامة أكثر إنصافا وعدلا من أجل المستقبل.

السيدة هاندروخوفيث (الأرجنتين) (تكلمت

بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي ببياني هذا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وترحب المجموعة بعقد هذا الحوار الخامس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، وفقا للقرار ٣١٤/٦٥. إننا نرى فيه فرصة مواتية لتقييم حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية والمهام التي تنتظرنا.

تعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين مجددا عن قلقها البالغ إزاء التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية القائمة على التنمية، وكذلك إزاء أثرها المدمر على تدفقات الاستثمار المباشر والدين الخارجي والتجارة الدولية. ذلك أن استمرار الأزمة المالية والاقتصادية يؤثر سلبا على فرص النمو في العديد من البلدان النامية، ويعكس توجهات التنمية، مسببا زيادة في مستوى الفقر وفارضا قيودا كبيرة على قدرة تلك البلدان على إنفاذ تدابير مالية ملائمة للتخفيف من تداعيات الأزمة على التنمية.

وبشكل خاص، وبالنظر إلى عملية العولمة التي فاقمت أثر البيئة الدولية على الاقتصادات الوطنية، فقد تنامى الأثر الحرج للعوامل الخارجية على القدرات الداخلية على حشد الموارد المحلية. إن النمو الاقتصادي ضروري للغاية لتعزيز عملية حشد الموارد المحلية. ومع ذلك، لا تزال بلدان نامية عديدة أبعد ما تكون عن بلوغ النسبة الضرورية من النمو ومعدلات الاستثمار التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية المستدامة. وعليه، وبجانب السياسات والجهود المحلية، يتعين مناقشة التدابير الكفيلة بتهيئة بيئة دولية مؤاتية.

ينبغي الإقرار بأن الجهود الوطنية بحاجة إلى التكامل مع برامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة، تهدف إلى توسيع فرص التنمية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية واحترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية. وفي ذلك الصدد، نهيب بالمجتمع الدولي أن يلتزم بقوة بحشد موارد ملائمة بغية تيسير النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية.

أكدت قمة الألفية ٢٠١٠ مجددا الأهمية الفائقة للوفاء بجميع الالتزامات في مجال المساعدة من أجل التنمية وحثت جميع المانحين على التقيد بجداول زمنية لبلوغ أهدافهم في ذلك المجال. كذلك دعا برنامج عمل اسطنبول (A/CONF.219/3) جميع البلدان المانحة تنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الرسمية من أجل التنمية بحلول عام ٢٠١٥ وأن تنظر في إمكانية زيادة الموارد المخصصة لأقل البلدان نموا.

ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن الأوان قد آن لأن تجلس البلدان المانحة مع البلدان النامية لتتفق بشأن آليات تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الرسمية من أجل التنمية، بما فيها الالتزام بتخصيص ٠,٧ بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي للتعاون الدولي.

نود أن نشدد على أن جميع البلدان النامية، في مختلف مراحل التنمية، تواجه تحديات من نوع أو آخر فيما يتعلق بالقدرة على تحمل الدَين. المطلوب إيجاد نهج وحلّ شاملين. وفي ذلك الصدد، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشدد على أهمية عقد مناقشات شاملة، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة ومحافل أخرى ملائمة، بشأن الحاجة إلى، ومدى إمكانية، استحداث هيكل جديد للديون السيادية وآليات لتسوية الدين تأخذ في الاعتبار الأبعاد المختلفة للقدرة على تحمل الدين وأثرها في بلوغ الغايات المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ذلك الصدد، ترحب مجموعة الـ ٧٧ بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مفاوضات اللجنة الثانية بشأن مشروع القرار المتعلق بالقدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، وبشأن الحاجة إلى أن يناقش هذا المنتدى تلك المسألة ومسألة دور وكالات التصنيف الائتماني في الأجل القصير. وعلى الرغم من اقتناعنا بأنه ينبغي القيام بالمزيد من العمل، إلا أن توافق الآراء هذا يشكل خطوة هامة إلى الأمام.

من جهة أخرى، ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن التجارة الدولية أداة فائقة الأهمية لتحقيق النمو الطويل الأجل والمستدام. ولا يزال الوصول إلى الأسواق يشكل عائقا أمام صادرات البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن التدابير الاجتهادية والأحادية الجانب في مجال التجارة، وانعدام الشفافية، وغياب الأسواق المفتوحة والقابلة للتنبؤ، وتمويل التجارة، والمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وحظر استخدام معايير مختلفة لأغراض حمائية؛ كلها أمور ينبغي أن تكون ضمن المواضيع الرئيسية لمناقشاتنا.

إن الاستغلال الأمثل للإمكانات التي تتيحها التجارة يفترض وجود نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، قائم على احترام القواعد، ومتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف، وقادر على الإسهام في النمو والتنمية المستدامة وإيجاد فرص العمل وبخاصة في البلدان النامية. وفي ذلك السياق، ينبغي لجميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، أن تمتنع عن اتخاذ إي تدابير حمائية، بما فيها المساعدات الحكومية للزراعة والحواجز التجارية غير الجمركية، وأن تصحح أي تدابير مخلة بالتجارة سبق اتخاذها. إننا ندعو إلى الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة الدولية في عام ٢٠٠٥ في هونغ كونغ لصالح أقل البلدان نموا.

وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد على الدور المركزي للأمم المتحدة بوصفها المنسق لمتابعة عملية تمويل التنمية. وفي ذات الوقت، نؤكد من جديد الحاجة إلى تكثيف انخراط جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية في متابعة وتنفيذ الالتزامات التي قطعت في مونتيري والدوحة.

ترى المجموعة أن المشاكل النُظُمية التي تواجه الاقتصاد العالمي لا تزال تنتظر الحل. ولم تكتمل بعد عملية إصلاح الهيكل المالي العالمي، الأمر الذي يتطلب تكثيف جمع الجهود في ذلك المجال. إن التصدي للمسائل التي تتعلق بالنُظُم – بما فيها تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية في سعيها إلى دعم التنمية – ينبغي أن يحتل مركزا مرموقا في جدول أعمالنا.

وفي ذلك الصدد، تشدد مجموعة الـ ٧٧ والصين مرة أخرى على الحاجة إلى إجراء إصلاح جوهري وشامل لهياكل النظام الاقتصادي والمالي الدولي، بما في ذلك ولايات مؤسسات بريتون وودز ونطاق اختصاصها وإدارتها. وينبغي أن تعكس تلك الإصلاحات الحقائق الراهنة وأن تكفل للبلدان النامية صوتا مسموعا ومشاركة كاملة في عملية صنع القرار ووضع المعايير على نحو يعالج نواقص الديمقراطية في المؤسسات.

تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين مجددا موقفها فيما يتعلق بالحاجة إلى آلية رصد تؤدي بنا إلى مؤتمر للمتابعة في عام ٢٠١٣ وإلى إنشاء لجنة لتمويل التنمية. ومن أجل ذلك، يرجح أن يركز تقرير الأمين العام الذي سيقدمه السنة القادمة على ذلك المقترح وأن يشتمل – في إطار تقييم تحليلي للتدابير المؤسسية لعملية المتابعة – على مقترحات تعرض على الدول الأعضاء بشأن تنظيم اللجنة وعضويتها وهيكلها وولايتها ونطاقها وغير ذلك من الأوجه المختلفة لإنشاء لجنة كهذه تحت رعاية الجمعية العامة.

وأخيرا، وبالإضافة إلى التشديد على الأهمية الفائقة التي يكتسيها تمويل التنمية لكفالة نجاح العملية الإنمائية والحاجة إلى عقد مؤتمر للمتابعة في عام ٢٠١٣، أود أن أشدد على استعداد مجموعة الـ ٧٧ والصين للتفاعل البناء والجوهري مع تلك العملية بغية تحقيق النجاح فيها.

وختاما، أؤكد مرة أخرى، باسم المجموعة، على أننا ملتزمون بالمشاركة في تبادل مفتوح ونزيه وموضوعي للآراء مع جميع شركائنا هنا. ونؤمن بأن مناقشاتنا ومداولاتنا بشأن مختلف المواضيع المدرجة في جدول أعمال الحوار الرفيع

المستوى ستسهم من حيث المضمون في نتيجة الدورة الحالية وستساعدنا على المضي قدما في تنفيذ التزامات مونتيري والدوحة.

السيد سيفوي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم وأشيد بكم، سيدي الرئيس، لما أبديتموه من روح قيادية في تنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية تحت عنوان ”توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: حالة التنفيذ والمهام المقبلة“.

يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الأفريقية التي تؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين لتوه باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

كان الهدف الرئيسي لتوافق مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وسيظل، الارتقاء بتمويل التنمية، والاستفادة من التمويل من أجل نتائج إنمائية متفق عليها وتحسين ذلك التمويل، بما في ذلك في أفريقيا. وتتطلب مصداقية تلك النتائج أن تسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والأهم من ذلك أنها يجب أن تساعد على خلق حيز للسياسات المواتية للنمو الاقتصادي والتنمية على نحو مستمر ومستدام في بلداننا وبناء القدرات اللازمة لذلك.

ذلك هو الأساس الذي ينبغي أن نقيّم به التقدم المحرز، أو عدمه، في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. ويعتمد كلاهما اعتمادا كبيرا على الأثر العالمي للمسؤوليات المشتركة المتفاوتة وعلى شراكة حقيقية يفي فيها كلا الطرفين بمسؤولياته والتزاماته.

أوفت البلدان الإفريقية، إلى حد بعيد، بأكثر الالتزامات التي قطعتها على نفسها في كلا المنتديين. إن لدينا الرغبة في تحديد تلك الالتزامات، بما في ذلك في جملة أمور الملكية الوطنية لأجندة التنمية، وحشد الموارد المحلية، والسياسات الاقتصادية السليمة، والحكم الرشيد وسيادة القانون، والسلام والاستقرار. وقد جاءت نتائج تنفيذ التزاماتنا مشجعة ونعتقد أنها كانت ستكون أفضل لو تسنى لها دعم خارجي أكبر.

إن الأداء الاقتصادي لإفريقيا في الآونة الأخيرة، على الرغم من كونه غير متكافئ، قد تعافى سريعا نسبيا من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وذلك، جزئيا، بسبب ارتفاع الطلب على السلع من قبل الاقتصادات الناشئة وجزئيا بفضل سياسات وإدارة اقتصادية جيدة. وعلى الرغم من ذلك الانتعاش، إلا أن النمو في العديد من البلدان قد ظل في المتوسط تحت نسبة الـ ٧ بالمائة المطلوبة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، لم يكن النمو دائما مؤشرا على التقدم نحو الهدف النهائي للحصول على فرص العمل الكريم وخفض الفقر. وبالتالي، هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لتسريع وتيرة النمو في مختلف أنحاء القارة وكفالة فائدته للفقراء واستجابته للحاجات الخاصة للشباب والنساء.

شهدت بلدان عديدة زيادة ملحوظة في مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة في قطاع الصناعات الاستخراجية.

ومع ذلك، فقد تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا عموما من ٧٢ بليون دولار في ٢٠٠٨ إلى ٥٨,٦ بليون دولار في ٢٠٠٩، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. كما تأثرت تحويلات المغتربين إذ تقلصت من ٤١,١بليون في عام ٢٠٠٨ دولار إلى ٣٨,٥بليون دولار في ٢٠٠٩. ومع ذلك، لا شك أن التحويلات قد أصبحت أهم مصدر لتدفق رأس المال الخاص إلى إفريقيا بعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بلغت نسبتها من إجمالي الناتج المحلي في إفريقيا ٧ في المائة في عام ٢٠١٠. لذا يتعين علينا إيجاد السبل الكفيلة بتيسير رسوم التعاملات في مجال التحويلات وتبسيطها وخفضها.

وأود أن أضيف أن معظم التحسن الذي نشاهده في أفريقيا فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتجارة يعود إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ذلك أمر نشجعه فيما نواصل المسيرة.

تجتهد بلدان أفريقية عديدة في حشد الموارد المحلية وهي تواجه معوقات هيكلية، بما في ذلك تضخم القطاع غير الرسمي وضعف القدرة المؤسسية، بالإضافة إلى واقع الفقر الذي تعيشه الكثير من شعوبها. وعلاوة على ذلك، كان للأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة أثر سلبي على القدرة على حشد الموارد المحلية. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى استمرار الدعم إلى الجهود الوطنية الرامية، في جملة أمور، إلى حشد الموارد المحلية.

على الرغم من أن العون لإفريقيا قد زاد بمعدل ٤ بالمائة في عام ٢٠١٠، يبقي التحدي قائما للوفاء بجميع الالتزامات التي أُعلن عنها في مؤتمرات التنمية المختلفة وفي قمم مجموعة الثماني. وعلاوة على ذلك، لا نزال بحاجة إلى تحسين نوعية العون والقدرة على التنبؤ به وفعاليته. وينبغي ألا تكون الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجه البلدان المتقدمة وغيرها ذريعة للتنصل عن التزاماتها تجاه البلدان النامية. إننا نرحب بالالتزامات التي أعلنتها بعض تلك البلدان في ذلك الاتجاه ونهيب بالآخرين أن يحذوا حذوها. كما نطالب ببذل الجهود فيما يتعلق بالأشكال المبتكرة الأخرى لتمويل التنمية.

كما نرحب بحقيقة أن بعض البلدان الأفريقية تستفيد من تخفيف عبء الدين. وننادي بتدابير مماثلة لتخفيف عبء الدين على البلدان الأخرى التي لا تزال تنتظر دعما من ذلك النوع.

تبذل بلدان أفريقية عديدة جهودا مضنية لتحسين إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة وكذلك لتنويع صادراتها. أنها تسعى إلى شق طريقها خارج دائرة الفقر. ومع ذلك، وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ في الأعوام القليلة الماضية على العون من أجل التجارة، فلا يزال نظام التجارة العالمية غير مؤات. ولا تزال الاقتصادات الإفريقية تعاني من القوانين والممارسات التجارية المجحفة ومن التهميش على الصعيد العالمي إذ بلغت حصة القارة من التجارة العالمية ٣,١ بالمائة فقط في عام ٢٠٠٩ .

لا تزال جولة الدوحة للمفاوضات بشأن التجارة عالقة، وهي التي كان يفترض أن تختتم بنهاية كانون الأول/ديسمبر، كما لا تزال تركز جل اهتمامها منذ عام ٢٠٠٨ على المسائل الإجرائية عوضا عن جوهر الموضوع. إننا نطالب بتحقيق تقدم في المسائل الجوهرية، وبخاصة التركيز على التنمية.

تحتاج أفريقيا إلى تعزيز وجودها وصوتها في الحوكمة الاقتصادية الدولية، والاضطلاع بدورها في إصلاح الهيكل المالي الدولي. إن ذلك يتطلب قرارات جريئة تذهب إلى أبعد من تلك التي شاهدناها حتى الآن. وتؤكد المجموعة الإفريقية من جديد أيضا على موقفها الثابت بشأن ضرورة إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي بغية التحقيق الفعلي للتنمية.

كان من المفترض أن تكون مونتيري نقطة تحول في تمويل التنمية. لقد كانت اتفاقا عالميا من أجل تنمية مستدامة مشتركة. ولا يزال بوسعنا بلوغ أهدافها. وستقوم أفريقيا بدورها ونطالب جميع شركائنا أن يقوموا بدورهم أيضا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي ببياني هذا باسم مجموعة الـ ١٥ وهي مجموعة بلدان نامية على مستوى القمة، تعنى بالتعاون والتشاور فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الجنوب والشمال وتضم ١٧دولة عضوا. وفي خلال العقد الماضي كان اهتمامنا منصبا بصفة مستمرة على المسائل التالية المتعلقة بتمويل التنمية.

تبرر الأزمة المالية والاقتصادية دعواتنا إلى الشمول والتناسق والشفافية في إعادة ترتيب الهيكل المالي الدولي. إننا ندعو إلى تكثيف الجهود لإصلاح وتعزيز النظام المالي الدولي

وهيكله، بما في ذلك مراقبة صندوق النقد الدولي للمراكز المالية الكبرى والأسواق المالية على نحو يتسم بالحياد والفعالية.

وسعيا منا إلى تجسيد الحقائق الراهنة وتعزيز فرص البلدان النامية، بما فيها أكثرها فقرا، ندعو إلى التصديق عاجلا على استعراض حصص صندوق النقد الدولي المتفق عليه من قبل، وإكمال جميع الإصلاحات المتبقية فيما يتعلق بالأصوات والتمثيل في مجموعة البنك الدولي. كما نطالب بصيغة جديدة للحصص تعكس بدقة الحجم النسبي للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي تبرز فيه أهمية العمل الجماعي والتعاون والتضامن على الصعيد الدولي.

إننا نحث على تطوير مؤسسات وأطر مالية بديلة، تتسم بروح الابتكار والديمقراطية، وموجهة نحو التنمية، على أساس المؤسسات التي حددتها مؤتمرات الأمم المتحدة المختلفة بشأن تمويل التنمية وبشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. إن التطلعات التي تردد صداها في مونتيري منادية بتقوية الدور الريادي للأمم المتحدة في تعزيز الاتساق والفعالية في عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية لا تزال تتسم بأهمية حيوية.

لذا نشدد على أهمية عقد مؤتمر استعراض في عام ٢٠١٣ لتقييم ما أحرز من تقدم في تنفيذ توافق آراء مونتيري بهدف إعطاء دفعة جديدة للشراكة الدولية من أجل التنمية، مع مراعاة الالتزام ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥. إن المصاعب الاقتصادية الراهنة، مقرونة بتدابير التقشف وسياسات تقليص الإنفاق المطبقة في البلدان المتقدمة، لا ينبغي أن تؤدي إلى تراجع الالتزام بتقديم العون إلى البلدان النامية. لذلك نناشد البلدان المانحة أن تنفذ سريعا الأهداف التي أعلنت عنها في المحافل الدولية الكبرى فيما يتعلق بمساعداتها الرسمية الحالية من أجل التنمية، على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي.

كما أننا نحث على النظر في موارد مبتكرة لتمويل التنمية على الأجلين القصير والطويل، وبخاصة لصالح أقل البلدان نموا. وفي الوقت الذي تعاني فيه أقل البلدان نموا من تضييق مفرط في مصادر رأس المال، فإن البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل المنتمية إلى مجموعة الـ ١٥ تتأثر أيضا بذلك نظرا لكونها فوق عتبة المساعدة الرسمية من أجل التنمية. كذلك أثرت الاضطرابات المالية الأخيرة سلبا على مصادر التمويل التقليدية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، وعائدات الصادرات وتدفقات حافظات رؤوس الأموال الخاصة.

نود أن نبرز دور التجارة بوصفها محركا للتنمية. إننا نطالب بسن تدابير مالية ملائمة لاستخدامها في تمويل التنمية عن طريق مزيد من تخفيف عبء الدين للبلدان النامية المثقلة بالديون، في جملة أمور. كما نشدد على أن تخفيف عبء الدين أو برامج تأجيله لا ينبغي أن تصاحبه اشتراطات غير متناسبة وينبغي أن يستجيب استجابة كاملة لاحتياجات البلدان المتلقية.

أود الآن الإدلاء ببعض الملاحظات من وجهة نظر سري لانكا الوطنية.

إن سري لانكا، بوصفها بلدا منخفض الدخل، تلتزم التزاما راسخا بتوفير حماية اجتماعية قوية. ومنذ الاستقلال، يوفر بلدنا التعليم المجاني منذ المرحلة الابتدائية حتى الجامعة، والرعاية الصحية المجانية من الميلاد إلى الوفاة، وبرامج التغذية للأطفال، مما نتج عنه بلوغ أهداف الألفية في مجالات التعليم الابتدائي للجميع والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. لقد تحققت تلك الأهداف بفضل تمسكنا بالتقاليد الديمقراطية في نظام الحكم، وبالشفافية وبالإنفاق العام الذي يحتل فيه رفاه الشعب موقع الأولوية.

يبرز التعاون بين بلدان الجنوب كأداة هامة من أدوت المساعدة الإنمائية. ويمكن أن تساعد القوة المتنامية للاقتصادات

الناشئة على نقل الخبرات الثمينة والدعم المالي إلى بلدان نامية أخرى. وتقوم مجموعة الـ ١٥ بدور محفل موثوق لتطوير التعاون فيما بين بلدان الجنوب. إن ذلك يشير على نحو متزايد إلى الطريق نحو المستقبل ويعود بالفائدة على العديد من البلدان النامية.

إن سري لانكا على استعداد للاضطلاع بدور نشط في برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرامج التعاون الثلاثية الأطراف بين بلدان الشمال والجنوب والاستفادة منها.

السيد غروندیتز (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال – الدانمرك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد. ونؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقا المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

يشكل توافق آراء مونتيري، على النحو الذي أكده مجددا مؤتمر الدوحة للمتابعة، اتفاقا مميزا في مجال تمويل التنمية. وتكمن قوة تلك الشراكة العالمية في النهج الشمولي الذي تقوم عليه. وأود اليوم أن أبرز ثلاثة عناصر أساسية في تلك الشراكة ينبغي للمجتمع الدولي معالجتها في سعيه إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

العنصر الأول يتعلق بالمساءلة المتبادلة. لا تزال المساعدة الرسمية من أجل التنمية تشكل مصدرا حيويا لتمويل التنمية، وبخاصة لصالح أقل البلدان نموا، وللجهود المبذولة للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجه بشكل خاص البلدان الهشة وتلك التي تشهد حالة صراع. إننا نحث الدول الأعضاء المعنية على تكثيف جهودها الرامية إلى الوفاء بهدف الـ ٠,٧ بالمائة من إجمالي الدخل القومي.

ينبغي أن تحقق جهودنا المشتركة نتائج قصوى قابلة للاستدامة وأن تكون مساعينا شفافة وقابلة للمساءلة. إننا نرحب بالمبادئ التي تؤسس لشراكة بوسان من أجل تعاون إنمائي حقيقي. ويعطي ذلك المنتدى العالمي دفعة جديدة هامة لمساعي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. إن شفافية العمليات، والبرمجة التي تستهدف النتائج، والإدارة القائمة على النتائج، وفعالية الرصد والمتابعة، كلها عناصر رئيسية لتحقيق نتائج إنمائية مستدامة وحقيقية على أرض الواقع لصالح النساء والرجال والفتيات والفتيان.

بوسع الآليات المبتكرة لتمويل التنمية أن تسهم بشكل إيجابي في مساعدة البلدان النامية على حشد موارد إضافية للتنمية وعلى التصدي لتغير المناخ. ويشكل ذلك جزءا من جدول أعمال الأمم المتحدة. لقد أنشأت بعض الدول الأعضاء مثل تلك الآليات فيما ينظر البعض الآخر في الخيارات الراهنة وخيارات أخرى جديدة. ويتطلب ذلك حوارا نشطا يشمل الجميع.

العنصر الثاني يتعلق بالسياسات التي تتسم بالمسؤولية. ومع أن آليات التمويل المبتكرة والفعالة والموجهة نحو إحراز النتائج تتسم بأهمية فائقة، إلا أنها لا تكفي بمفردها لبلوغ أهدافنا. إن النهج الشامل في مجال التنمية، وفقا لتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، يتضمن أيضا حشد الموارد المحلية بوصفها مكونا رئيسيا لتمويل التنمية.

كل بلد مسؤول عن تنميته الذاتية. إن توفير المنافع العامة، وإعادة توزيع الثروة، ومساءلة الحكومة أمام مواطنيها، كلها أمور تتطلب نظاما ضرائبيا منصفا، يتسم بالفعالية والكفاءة. ونلمس هنا فرصة سانحة أمام الأمم المتحدة لأن تسخِّر دورها المعاييري ومهامها في مجال بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية في توسيع قاعدتها الضرائبية، وتطوير سياسات تهدف إلى القضاء على الفقر عن طريق توزيع الموارد على نحو مسؤول ومنصف.

تقدّر التدفقات غير المشروعة لرأس المال المهرب إلى خارج البلدان النامية بما يفوق إجمالي المساعدة الإنمائية التي تتلقاها

بفارق كبير. إن محاربة مثل تلك التدفقات غير المشروعة من شأنه أن يسهم على نحو كبير في تحرير الموارد لاستثمارها في التنمية. وفي ذات المنحى، فإن استعادة تلك الأصول قد يسهم إسهاما ملحوظا في ذلك السياق.

تمس الحاجة أيضا إلى تكثيف الجهود في محاربة الفساد. وسيكون دور المؤسسات المالية الدولية فائق الأهمية في ذلك الصدد. كما تضطلع هيئات الأمم المتحدة بدور نشط في إذكاء الوعي العام عن طريق صكوك من قبيل اتفاقية الأمم لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. إننا نحث جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الاتفاقيتين أن تفعل ذلك.

العنصر الثالث هو القدرة على التكيّف. ويظل الاتساق في عمل المؤسسات والتنسيق بينها أمرا حاسما. لذا تود بلدان الشمال أن تشدد على مسألة تكامل الولايات بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. إننا نشجعها على تنسيق جهودها على نحو أكثر فعالية بغية تحسين كفاءة وتماسك الحوكمة العالمية.

نواجه اليوم صورة متقلبة للتنمية تشمل في آن معا تحديات ناشئة وصكوكا جديدة وكذلك جهات فاعلة على أهبة الاستعداد للتصدي لتلك التحديات. إننا نشجع المجتمع المدني والقطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكبر في التنمية العالمية. ومن شأن التعاون بين مختلف القطاعات أن يوسع آفاقنا وأن يؤدي إلى شراكة جديدة وفعالة من أجل التنمية. كما أننا نؤيد تعزيز التكامل الإقليمي، بما فيه التعاون بين بلدان الجنوب. إن الطريق إلى الأمام يمر عبر الجهود المشتركة المتسمة بالمساءلة المتبادلة، والملكية الوطنية، والشراكات التي تعمّ الجميع، ثم التركيز على نتائج التنمية على أرض الواقع.

السيد خان (اندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي ببياني هذا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبجانب مساهمتها هذه في المناقشة، فإن دول الرابطة تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ .

بالنظر إلى حجم سكان دول الرابطة الكلي البالغ ٦٠٠ مليون نسمة – لا يزال ٢٠ بالمائة منهم يعيشون في فقر – فإن التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لا يزالان يمثلان تحديا أمام الرابطة. ومما يفاقم ذلك التحدي معدل النمو السكاني الكبير والتوجس الذي يكتنف الاقتصاد العالمي. لذا فإن الرابطة ترى أن من الأهمية بمكان، في كل مرة تتصدى فيها الدول الأعضاء إلى مسألة تمويل التنمية، أن نفعل ذلك واضعين نصب أعيننا بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الأجل الزمني في عام ٢٠١٥.

تدرك الرابطة أن مسؤولية التنمية تقع في المقام الأول على عاتق كل دولة. ومع ذلك، فإن وجود بيئة دولية مواتية يلعب دورا حاسما تتضاءل في غيابه، وبدرجة كبيرة، فرص النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف. وينطبق ذلك بشكل خاص على منطقة الرابطة حيث تمثل التجارة الدولية مصدرا هاما لتمويل التنمية وحيث يظل تجميع وحشد الموارد المحلية لتمويل التنمية محدودا.

من أجل ذلك، نحن ملتزمون التزاما تاما بالتنفيذ الكامل لتوافق آراء مونتيري. ولقد أكدت ذلك الالتزام قبل ثلاثة أسابيع القمة التاسعة عشرة للرابطة، المعقودة ببالي في اندونيسيا، حيث أعلن قادتنا عزمهم على كفالة تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والالتزامات العالمية في مجال تمويل التنمية.

وفي الوقت الذي نجتمع فيه اليوم، يواجه العالم عملية تغيير سيكون لها تداعيات كبرى على جهودنا الإنمائية. لقد كنا نتوهّم أننا سنخرج من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ ونحن أقوى من ذي قبل. غير أنه أصبح من الواضح الآن أن نفس المشكلات المرتبطة بالنُظُم في الاقتصاد العالمي قد ظلت مستعصية على الحل وأننا مواجهون بخطر

أزمة عالمية أخرى بسبب الاضطرابات المالية في منطقة اليورو.

بالإضافة إلى السحب التي تغطي الاقتصاد العالمي، لا يزال العالم يواجه مشكلات وتحديات أساسية في مجالات منها الغذاء والطاقة وأمن المياه وتغير المناخ والكوارث الطبيعية.

في خضم حالات انعدام اليقين والضغوط التي تواجه الجهود الإنمائية، تتعلق الكثير من الآمال بالتعاون الدولي من أجل التنمية. لذلك نرى أنه لا بد من العودة إلى احترام روح توافق مونتيرى ومبادئه. ونرى أن نهج توافق مونتيري الشامل والمتعدد الجوانب يوفر خريطة طريق مهمة للتمويل والتعاون من أجل التنمية، وقد أصبح لها أهمية متزايدة على ضوء الحالة العالمية الراهنة. وفي هذا السياق، تود ربطة دول جنوب شرق آسيا أن تؤكد على خمس نقاط رئيسية تتعلق بتعزيز التعاون والتمويل من أجل التنمية.

أولا، نحن بحاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لدعم تنفيذ ركائز توافق مونتيري الست. وعلينا أن نكفل تحقيق جميع الأهداف والالتزامات المنصوص عليها بموجب الركائز الست بطريقة متوازنة وتكاملية.

ثانياً، يجب مواصلة تعزيز النظام المالي والرصد والإشراف على الصعيد الدولي. ومن الضروري أيضاً تحسين التنسيق فيما بين البلدان. علينا أن نتعلم كيف نخرج من منطقة راحتنا لنغتنم الفرصة المتاحة أمامنا للتصدي للشواغل الاقتصادية العالمية بطريقة منسقة. كذلك، يجب أن نستكشف السبل الكفيلة بتحسين الحوار من أجل الحفاظ على اقتصاد عالمي أكثر شمولاً وعدالة واستدامة ومقاومة للأزمات الاقتصادية ومن أجل زيادة التعاون لمواجهة آثار الأزمات العالمية المتعددة على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

كما يجب تسريع إصلاح حوكمة النظام المالي الدولي. وبما أن الاقتصادات الناشئة الآن تعمل كأداة هامة للاقتصاد العالمي، فيجب أيضاً أن يكون لها دور أكبر ونصيب أكبر من المسؤولية في المؤسسات المالية الدولية.

وفي نفس الوقت، ترحب الرابطة بالترتيبات الإقليمية لتعزيز دور المؤسسات المالية الدولية في كفالة استقرار النظام المالي العالمي. وفي آذار/مارس الماضي، قننت بلدان رابطة آسيان + ٣ صفة التعددية في مبادرة شيانغ ماي، وهي عبارة عن مرفق متعدد الأطراف لتبادل العملات مصمم لمعالجة صعوبات السيولة النقدية القصيرة المدى في المنطقة، واستكمال الترتيبات المالية الدولية.

ثالثا، في حين تواصل الرابطة دعوتها للوفاء بالتزامات وأهداف المساعدات الإنمائية الرسمية، فإن المبادرات مثل مبادرة شبكة تمويل البنية التحتية التابعة للبنك الدولي وآسيان – التي تدعم الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص لتطوير البنية التحتية في المنطقة – يمكن أن توفر تمويلا إضافيا مفيدا للمساعدات الإنمائية الرسمية.

رابعا، لتعزيز التجارة الدولية أهمية حاسمة. علينا أن نقاوم النزوع إلى الحمائية، وأن نختتم في أقرب وقت ممكن جولة مفاوضات الدوحة لمنظمة التجارة العالمية بصورة تركز على التنمية. علاوة على ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود لتحفيز وتسهيل التجارة بين بلدان الجنوب – التي ساعدت في الماضي في تقدم مسيرة التنمية في البلدان النامية – حتى وإن ظلت التجارة بين الشمال والجنوب تمثل عنصرا رئيسيا في التجارة العالمية.

أخيرا، نحن بحاجة إلى الاستمرار في ضمان دينامية عملية متابعة توافق مونتيري بشأن تمويل التنمية. ويجب أن نتخذ خطوات في الاتجاه الصحيح، مع تقييم التقدم الذي أحرز حتى الآن، والاستمرار في ضمان الاستخدام الفعال للآليات والموارد المتاحة. الأهم من ذلك، ترى الرابطة أن هناك حاجة إلى تعزيز العملية الحكومية الدولية للاضطلاع بتمويل متابعة

التنمية.

تعتقد الرابطة اعتقادا راسخا بأن جدول أعمال تمويل التنمية ذو أهمية حيوية. فهو يضمن الاستقرار واستدامة تنميتنا الاقتصادية ولديه القدرة على تحسين حياة الملايين من الناس. من المهم أن تُنَفذ التعهدات وأن تصبح الخطط واقعاً ماثلاً.

في الختام، تود آسيان أن تطمئن الجمعية مجدداً على التزامنا الكامل بالبقاء منخرطين انخراطاً تاماً في عملية كفالة المتابعة الصحيحة والفعالة لتنفيذ توافق آراء مونتيري، على النحو الذي أعيد تأكيده في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية.

السيد راي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة أقل البلدان نمواً. تؤيد مجموعتنا البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونشكر رئيس الجمعية العامة على عقده هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي يجئ في أوانه.

وصف تقرير ”آفاق الاقتصاد العالمي“ الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الاقتصاد العالمي بأنه يشهد تباطؤاً في النمو وارتفاعاً في المخاطر. نود أن نعرب عن قلقنا العميق من أن من غير المرجح، في ظل الظروف الحالية، أن تحقق البلدان الأقل نمواً الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ بسبب تزايد العجز في الموارد. ليس ثمة من شك في أن أقل البلدان نموا يجب أن تبذل جهودا كبيرة لحشد الموارد المحلية، بيد أن ضعفها الهيكلي يحد بشكل كبير من قدرتها على القيام بذلك. لذلك، تحتاج أقل البلدان نموا إلي اتخاذ تدابير دعم دولي قوية لمواجهة التحديات المعقدة التي تواجهها في مجال التنمية.

ومن جهة أخرى، لا تزال البيئة الخارجية غير مؤاتية لأقل البلدان نمواً. فقد بلغت حصة هذه البلدان في التجارة العالمية نسبة ٠,٣٣ في المائة منذ اعتماد توافق مونتيري. وفي بعض الحالات، لا تتجاوز صادراتها العالمية التي تتمتع فعلا بالإعفاء من الرسوم الجمركية والنفاذ إلى الأسواق بدون حصص مفروضة نسبة ٥٠ في المائة. لذا فإن زيادة تغطية المنتجات لصالح أقل البلدان نموا وتبسيط قواعد المنشأ ضروريان لتحسين الأثر الإنمائي لوصول المنتجات إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة.

نتفق تماما مع ما جاء في تقييم صندوق النقد الدولي في تقرير ”آفاق الاقتصاد العالمي“ من أن المجتمع الدولي بحاجة إلى حشد الإرادة السياسية والاهتمام الرفيع المستوى من أجل وضع خطة ذات مصداقية لتحريك مفاوضات جولة الدوحة من محادثات التجارة العالمية إلى الأمام. ففشل الجولة يمكن أن يؤدي إلى تفتيت النظام التجاري العالمي وإضعاف منظمة التجارة العالمية وتعددية الأطراف. ولن يكون ذلك أمراً جيدا لأي بلد من البلدان.

في حين لم تختتم جولة الدوحة حتى الآن، فمن الضروري أن يتم تنفيذ أحكام إعلان هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بشأن أحكام الإعفاء من الرسوم الجمركية ونظام الحصص باعتبارها من بواكير المنافع، لا سيما من خلال الإعفاءات اللازمة لتسريع صادرات الخدمات من أقل البلدان نموا، والمعاملة التفضيلية والأكثر إيجابية للخدمات وموردي الخدمات وإزالة تدابير الدعم المخل بالتجارة بالنسبة للقطن. في هذا السياق، نقدر الجهود الجارية حاليا في المؤتمر الوزاري في جنيف هذا الشهر من أجل التوصل إلى نتائج أولية لجولة الدوحة.

ونعرب عن قلقنا إزاء عدم التوازن في توزيع المعونة لصالح التجارة، إذ إن ثلثي المساعدات يذهبان إلى عشرة فقط من أقل البلدان نموا. وتماشيا مع برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا، ينبغي أن يزود شركاؤنا في التنمية أقل البلدان نموا بمساعدات تقنية فعالة فيما يتصل بالتجارة وبناء القدرات

باعتبار ذلك من الأولويات، بما في ذلك من خلال تحسين حصة المساعدات المقدمة إلى أقل البلدان نموا في إطار المعونة لصالح التجارة ودعم الإطار المعزز المتكامل. ونظرا للضعف الاقتصادي الذي تعانيه أقل البلدان نموا، فإننا نشدد على أن التزامات المعونة لصالح التجارة الجديدة ينبغي أن تكون قابلة للتنبؤ بها، وقائمة على المنح، وأن تكون إضافةً للمساعدات الإنمائية الرسمية القائمة.

تظل المساعدات الإنمائية الرسمية أكبر مصدر للتمويل الخارجي لجميع البلدان الأقل نموا. وبالتالي، فإنّ مما يثير القلق الشديد أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الالتزامات بتقديم المعونات والتسليم الفعلي. تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا ٠,١٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان التي تقدم منحها عبر لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولا يزال أقل بكثير من الهدف المتوخى الذي يتراوح ما بين ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

علاوة على ذلك، نلاحظ بقلق أنه في حين يتوقع أن تزيد المساعدات القطرية المبرمجة لغالبية أقل البلدان نموا بمقدار ما مجموعه ٣,١ مليار دولار في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢، فإن من المرجح أن يواجه ثلاثة عشر بلداً من أقل البلدان نموا انخفاضا قدره ٠,٨ مليار دولار، مع عدم توقع أي نمو تقريبا في عام ٢٠١٢. في هذا السياق، نؤكد أن برنامج عمل اسطنبول يدعو البلدان المانحة لتنفيذ التزاماتها الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥ والنظر في زيادة تعزيز الموارد المخصصة لأقل البلدان نموا بعد ذلك.

ونشدد على أن تخصيص المعونات ينبغي أن يأخذ في الحسبان احتياجات البلدان المتلقية وجوانب الضعف الهيكلية، وأن يكون التوزيع على نطاق واسع. ويجب مواءمة جميع الموارد الخارجية، بما في ذلك المساعدات الإنمائية الرسمية، مواءمة تامة مع الأولويات والاحتياجات الوطنية لأقل البلدان نموا. ينبغي تمرير هذه الموارد عبر نظم الميزانيات الوطنية. ينبغي احترام القيادة والملكية الوطنيتين احتراماً كاملاً في عملية التنمية. وندعو إلى بذل جهود ملموسة لفك القيود عن المعونات، وزيادة التنسيق بين المانحين، وتقديم الدعم المالي لأقل البلدان نموا الخارجة من الصراعات.

ونعرب عن عميق انشغالنا بأنه بالرغم من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، فإن العديد من البلدان الأقل نموا لا تزال تصارع من جراء ازدياد أعباء الديون. فخدمة الديون تستهلك قسطاً كبيراً من مواردها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة، لا سيما من خلال الإلغاء الكامل للديون الثنائية والمتعددة الأطراف التي تدين بها البلدان الأقل نموا للجهات الدائنة من أجل كفالة استدامة ديونها على المدى الطويل. بيد أن مشاكل الديون بالنسبة للبلدان الأقل نمواً غير الفقيرة المثقلة بالديون قد ساءت من جراء الأزمات العالمية العديدة. لذلك فإننا ندعو مؤسسات بريتون وودز إلى تجديد تمديد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للتصدي لمشاكل الديون لدى جميع البلدان الأقل نمواً.

لا يزال حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان الأقل نمواً ضعيفاً، وتتركز هذه الاستثمارات في معظم الأحوال في قطاعات الصناعات الاستخراجية. ينبغي أن يشجع الشركاء في التنمية شركاتهم، من خلال خطط تحفيزية، على تنويع استثماراتها في القطاعات الإنتاجية في البلدان الأقل نموا وتحسين أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

على ضوء تنامي تدفق التحويلات إلى البلدان الأقل نمواً، ثمة حاجة إلى تحسين تأثيرها الإنمائي. يجب على البلدان المستضيفة والبلدان الأم على حد سواء بذل المزيد من الجهود للاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للمغتربين من خلال تهيئة

بيئة قانونية وتنظيمية ومؤسسية مؤاتية ومن خلال خفض تكاليف المعاملات. يجب إيلاء الاهتمام الواجب لسلامة العمال المهاجرين وأمنهم، فضلاً عن معاملتهم معاملة عادلة بدون تمييز.

نظراً للاحتياجات التمويلية الهائلة للبلدان الأقل نموا في قطاعي تغير المناخ والبيئة، بالإضافة إلى التمويل السريع المسار وصندوق المناخ الأخضر اللذين لم يتحققا بعد، فإنه ينبغي مواصلة استكشاف وتوسيع إمكانات التمويل المبتكرة، مع إيلاء الأولوية اللازمة للبلدان الأقل نمواً. ينبغي ألا تحل مصادر التمويل المبتكرة بأي حال من الأحوال محل مصادر التمويل التقليدية، لا سيما المساعدات الإنمائية الرسمية.

إننا ندعو إلى إصلاح جوهري وشامل في النظام والهيكل الماليين الدوليين باعتبار ذلك من الأولويات. في ذلك المسعى الإصلاحي، ينبغي كفالة الاستماع لصوت البلدان الأقل نمواً ومشاركتها في صنع القرار وعملية وضع المعايير لمؤسسات بريتون وودز. من الضروري أن تعترف المؤسسات المالية الدولية بالبلدان الأقل نموا باعتبارها فئة خاصة، على أساس مؤشر الأمم المتحدة للضعف، وذلك من أجل تحسين فعالية تدابير الدعم المقدمة لتلك المجموعة من البلدان. ونشدد مرة أخرى على أنه ينبغي للهيكل التجاري والمالي الدولي أن يكون داعماً للبلدان الأقل نمواً، وأن يستجيب لاحتياجاتها وأولوياتها الخاصة.

وفي سياق مناقشات اليوم بشأن تمويل التنموية، نجدد التأكيد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل والجيد التوقيت والفعال لبرنامج عمل اسطنبول من أجل تحقيق رؤية توافق آراء مونتيري، على أساس أن القرن الحادي والعشرين قد أصبح قرن التنمية للجميع، بما في ذلك البلدان الأقل نموا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

أولاً، نحن مسرورون للمشاركة في هذه الدورة الخامسة من الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. منذ اعتماد توافق آراء مونتيري عام ٢٠٠٢، أصبح برنامج تمويل التنمية مرتبطاً بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد جاء الوقت الآن لإكمال العمل المتبقي المرتبط بالأهداف الإنمائية للألفية.

إن حشد التمويل للتنمية من جميع المصادر المتاحة ضروري لمكافحة الفقر وبلوغ تلك الأهداف. ولا يزال أهم مصدر لتمويل التنمية هو ميزانية الدولة بالبلدان النامية. وتشمل المصادر الأخرى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدات الإنمائية الرسمية – التي تكمِّل المصادر الدولية الأخرى وتحفزها – وتحويلات المهاجرين، والمساعدات الخيرية الخاصة، والقروض الاستثمارية، والمبالغ المتزايدة التي تنفقها القوى الاقتصادية الجديدة.

تعود إلى البلدان النامية ملكية تنميتها وتتحمل المسؤولية الأولية عنها. ومن الضروري لحشد الموارد المحلية خلق بيئة محلية مؤاتية في البلدان النامية، بما في ذلك وجود نظم ضريبية أقوى وأطر محسنة للسياسات والحوكمة. ولن تكفي المعونات وحدها أبداً للتصدي بصورة مستدامة للاحتياجات الإنمائية في البلدان النامية. لقد شهدت تدفقات رؤوس الأموال الدولية والتحويلات، وإلى حد ما الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقلبات استثنائية خلال السنوات الأربع الماضية. ومن شأن تجديد الثقة في الأسواق العالمية أن يساعد على زيادة تلك التدفقات الدولية واستقرارها.

لقد تحقق تقدم كبير، منذ التوصل إلى توافق آراء مونتيري، في زيادة الموارد من خلال آليات التمويل المبتكرة. وثمة حاجة

واضحة لحشد المزيد من المساهمات غير الحكومية التي تكمل المصادر التقليدية. ويقوم الاتحاد الأوروبي باستكشاف نُهج تمويل جديدة تساعد على حشد المزيد من التمويل من المصادر الجديدة والشركاء الجدد، لا سيما القطاع الخاص. وتمشياً مع إعلان مجموعة العشرين، نشيد بالمبادرات المتخذة في بعض بلداننا بشأن فرض ضرائب على القطاع المالي لأغراض عديدة، بما في ذلك ضريبة المعاملات المالية التي تهدف إلى دعم التنمية، ضمن جملة أمور.

يرى الاتحاد الأوروبي أن لسياسات التجارة الخارجية أهمية بالغة. ففي الأوقات الاقتصادية والسياسية الصعبة، تظل سياسات التجارة والاستثمار المفتوحة أكثر الأدوات فعالية لتعزيز التعافي الاقتصادي المستدام. ومن الضرورة بمكان أن يحرز أعضاء منظمة التجارة العالمية تقدماً في برنامج مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في المؤتمر الوزراي الثامن للمنظمة، المقرر عقده الأسبوع المقبل في جنيف.

في عام ٢٠١٠ ارتفعت المساعدات الإنمائية الرسمية العالمية إلى مستوى تاريخي، مثلما ارتفعت كذلك المساعدات الإنمائية الرسمية الجماعية للاتحاد الأوربي، لتصل إلى ٥٤ بليون يورو. كما بلغت مساهمة الاتحاد الأوروبي في زيادات المعونة نسبة ٦٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٤، ولا يزال يحشد أكثر من نصف المعونات العالمية. لقد حددنا لأنفسنا هدفاً طموحاً يتمثل في زيادة المعونات جماعياً إلى ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل الوطني بحلول ٢٠١٥. في عام ٢٠١٠ واصلت مساعداتنا زيادتها بأكثر من ٤,٥ بليون يورو. بيد أننا لم نبلغ هدفنا الجماعي الوسيط. في حزيران/يونيه، أكد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي مجدداً التزام الاتحاد ببلوغ أهداف المعونات الإنمائية تلك بحلول ٢٠١٥.

لقد شدد الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي في منتدى بوسان المعني بفعالية المعونات، المعقود الأسبوع الماضي، على أن النتائج والمسائلة، والملكية الديمقراطية، والشفافية، والحد من تجزئة المعونة تمثل مسائل رئيسية في فعالية المعونات. ونرحب بشراكة بوسان لفعالية التعاون من أجل التنمية، التي تقوم لأول مرة بإنشاء إطار متفق عليه لفعالية المعونة والتنمية يضم المانحين التقليديين والاقتصادات الناشئة، علاوة على المجتمع المدني والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى.

لقد نصت معاهدات الاتحاد الأوروبي على اتساق السياسات لأغراض التنمية واعتبرته هدفاً. ويضع الاتحاد الأوروبي الأهداف الإنمائية في الحسبان عند تحديد أهداف سياساته غير الإنمائية التي يُرجح أن تؤثر على البلدان النامية. ويركز برنامج عمل اتساق السياسات لأغراض التنمية التابع للمفوضية الأوروبية للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣ على تحديات السياسات التي تُعتبر الأكثر صلةً ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما التجارة والمالية، وتغير المناخ، والأمن الغذائي، والهجرة والأمن.

وفي الختام، أوافق على الرأي القائل بأننا لا نزال نواجه تحديات إنمائية كبيرة. ها هي براعم التغيير ماثلة للعيان، ويجب ألا نتركها بدون رعاية. يجب أن نبذل جهدا أكبر لنساعدها على النمو. ولا يخفف من غلواء فخري بما حققناه في الاتحاد الأوروبي في مجال التنمية إلا مشاعر الإحباط من أن ثمة الكثير مما لا يزال يتعين القيام به.

سنظل نسعى جاهدين مع جميع شركائنا من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد فضلي حسين بادشاه (بنغلاديش): يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الأرجنتين ونيبال، اللذان تكلما بالنيابة عن مجموعة ٧٧ والصين والبلدان الأقل نموا، على التوالي. إننا ندرك أن هذا الحوار الرفيع المستوى يجري وفقاً للقرار ٣١٤/٦٥ المعني بالوقوف على حالة تنفيذ توافق آراء

مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، علاوة على المهام المنتظرة في ذلك الصدد.

بعد مرور عشر سنوات على انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري، أصبح التوافق الذي تم التوصل إليه هناك يعاني حالة من الركود الآن. والأسوأ من ذلك أن الالتزامات التي تم التعهد بها في مونتيري تتعرض لإساءة التفسير، وباتت فكرة التوافق نفسها تُقدّم بطريقة متعسفة. إن الحالة تدعو للأسف، لأنها بمثابة سخرية من البلدان الأكثر فقراً في العالم. تؤدي التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية الجارية على التنمية إلى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وإعاقة الجهود الإنمائية للبلدان الأشد فقراً، لا سيما البلدان الأقل نمواً، بالإضافة إلى آثارها الضارة على تدفق الاستثمارات المباشرة، والدين الخارجي، والتجارة الدولية.

تؤثر الأزمة المالية والاقتصادية، وما يصاحبها من ارتفاع في أسعار الغذاء والوقود، تأثيراً سلبياً على آفاق النمو في تلك البلدان، وتقلب اتجاهاتها الإنمائية، وتسبب في المزيد من الفقر، وتحد بشكل حاد من قدرتها على إنفاذ تدابير مالية ملائمة للتخفيف من آثار الأزمة على التنمية، خاصةً فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن المفهوم أن تعبئة الموارد المحلية أمر ضروري لتعزيز النمو الاقتصادي. غير أن الكثير من البلدان لا تزال بعيدة عن بلوغ معدلات النمو والاستثمار اللازمة لاستدامة التنمية. لذلك، فبالإضافة إلى الجهود المحلية، لا مناص من الدعم الدولي. يجب أن تُكمّل الجهود الوطنية ببرامج دعم وتدابير وسياسات عالمية تهدف إلى توسيع الفرص الإنمائية للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والإستراتيجيات والسيادة الوطنية. في ذلك الصدد، نحث المجتمع الدولي على الالتزام القوي بحشد الموارد الكافية لتيسير النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية، بخاصة البلدان الأقل نمواً.

لقد جدد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع لعام ٢٠١١ بشأن البلدان الأقل نموا التأكيد على الأهمية البالغة للوفاء بجميع التزامات المساعدات الإنمائية الرسمية، وشجعا جميع المانحين على وضع جداول زمنية لبلوغ أهدافهم. ونعتقد أن الوقت قد حان لأن تجلس البلدان المانحة مع البلدان الأقل نموا للاتفاق على آليات تكفل الوفاء بالتزاماتها من المساعدات الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزام بتخصيص نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من إنتاجها المحلي الإجمالي للتعاون الدولي.

لا تزال التجارة محركاً حيوياً للنمو، لكنها تظل حتى الآن مقيدة بالحواجز الجمركية وغير الجمركية والكثير من التدابير الحمائية الأخرى. ولا يزال الوصول إلى الأسواق يشكل عائقاً رئيسياً أمام صادرات البلدان النامية. ونردد مع مجموعة ٧٧ والصين القول بأن من المهم، من أجل تسخير كامل إمكانات التجارة، الحفاظ على نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، قائم على القواعد، ومفتوح، وغير تمييزي ومنصف ومن شأنه أن يسهم في النمو والتنمية المستدامة والتوظيف، بخاصة بالنسبة للبلدان الأقل نمواً. ونعتقد أن الأمم المتحدة هي التي تملك السلطة المركزية للتوسط بصورة مشروعة في جميع الشؤون العالمية المتعلقة بالتجارة. ونكرر رأينا القائل بأن الأمم المتحدة تضطلع بدور مركزي بوصفها جهة التنسيق لعملية متابعة تمويل التنمية، مع إعادة التأكيد على الحاجة إلى زيادة انخراط جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، في متابعة وتنفيذ الالتزامات المقدمة في مونتيري والدوحة.

كما نكرر موقفنا المبدئي المؤيد لإجراء إصلاح جوهري

وشامل للنظام والهيكل الاقتصاديين والماليين الدوليين، بما في ذلك ولايات مؤسسات بريتون وودز ونطاقها وإدارتها. ينبغي إيلاء البلدان الأقل نموا على وجه الخصوص اعتباراً خاصاً، حتى يتسنى إسماع صوتها في الأجهزة الاقتصادية والمالية العالمية العليا ويتم التصدي لقضية الملايين من سكانها.

وأخيراً، يؤكد وفد بنغلاديش استعداده للمشاركة في أي نقاش قادم بشأن تمويل التنمية، بهدف تحقيق التنفيذ الكامل لالتزامات مونتيري والدوحة.

السيد ثومسون (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): بعد عشر سنوات تقريباً على التوصل إلى توافق آراء مونتيري، يواجه المجتمع الدولي احتمالات حدوث ركود اقتصادي كبير آخر. من شأن ذلك أن يهدر مكاسب إنمائية تحققت بشق الأنفس، ويبدد آمال مئات الملايين، ويحرمهم من فرصة الانعتاق من دائرة الفقر القاسية. إنه تذكير واقعي بضرورة إجراء إصلاحات مؤسسية وعلى مستوى السياسات لزيادة التدفقات المالية المخصصة للتنمية.

إننا ندرك أن التنمية تتطلب زيادة المعونات الاستثمارية. لذلك السبب ضاعفت أستراليا من حجم برنامج معوناتها في السنوات الخمس حتى عام ٢٠١٠، وستضاعفه مرة أخرى ليصل إلى ٩ بلايين دولار بحلول ٢٠١٥. نحن واحد من بلدان قليلة تحظى بميزانية معونة متزايدة. بيد أن تعزيز التنمية يتطلب أيضاً سياسات عادلة في مجالات مثل التجارة والزراعة والمناخ والبيئة.

يجب على المجتمع الدولي أن يزيد من جهوده لتمويل القطاعات المحفِّزة للنمو في البلدان النامية. توفر المعونات الإنمائية التقليدية ١٢٠ بليون دولار تقريباً في العام، بيد أن الأصول المالية المتاحة الآن حول العالم تتجاوز ١,٥ ترليون دولار.

يجب علينا استخدام التمويل العام للاستفادة من كم أكبر من رأس المال الخاص من أجل التنمية. وإذا ما أردنا سد العجز في الاستثمارات في البلدان النامية، من الحيوي أيضا أن نلقي نظرة على ما تنطوي عليه الآليات الابتكارية من إمكانيات، بما في ذلك آليات جذب الاستثمار، حيث يجري تنشيط الطلب على التكنولوجيات الجديدة. وعلينا أن نبني على الخبرة المكتسبة في نماذج التمويل الابتكارية، من قبيل التحالف العالمي للقاحات والتحصين، والشراكة العالمية من أجل التعليم، لحشد التمويل من أجل التنمية.

وعلينا أن نكفل التنفيذ الحسن التوقيت للخطوات القيمة الموجزة في المبادرات الأخيرة، من قبيل خطة عمل مجموعة العشرين من أجل النمو والوظائف. وما برحت استراليا تعمل بهمة للنهوض بالجوانب الإنمائية الواردة في برنامج مجموعة العشرين بشأن النمو والمرونة، في شراكة وثيقة مع إندونيسيا وإيطاليا. وستعود تلك التدابير بفوائد بعيدة الأثر على البلدان النامية. وقد وضعنا هدفا جديدا لتخفيض تكلفة التحويلات المالية العالمية التي تنطوي على إمكانية توليد مبلغ ١٥ بليون دولار إضافي في كل عام للسكان المتلقين، وحماية أفقر الناس في أوقات الأزمة العالمية من خلال آليات الحماية الاجتماعية.

إن استراليا بوصفها رائدا في مجال الصناعة التعدينية، سوف تتقاسم ما لديها من دراية وخبرة لمساعدة البلدان النامية الغنية بالموارد لمضاعفة الفوائد المتأتية من التعدين بطريقة مستدامة. وسوف يدعم ذلك مبادراتنا الإنمائية من أجل تخصيص مبلغ ١٢٧ مليون دولار للتعدين في البلدان النامية. ونقدم أيضا، في شراكة مع صندوق النقد الدولي، المساعدة إلى ٤٠ بلدا إفريقيا في مجالات من قبيل سياسة الضرائب وإدارة العائدات. وهذه المساعدة تساعد في بناء الاستدامة والازدهار للمستقبل.

وعلينا أن نسعى بصورة جماعية إلى تحرير التجارة وإصلاح المؤسسات المالية الدولية لجعلها تمثيلية واستجابية على الصعيد

العالمي. ونهيب بالدول الأعضاء الانضمام إلى استراليا في توفير وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق من دون فرض رسوم جمركية عليها أو تحديد حصص، ونحض منظمة التجارة العالمية والدول الأعضاء فيها على الاستمرار في السعي إلى تحقيق نتائج طموحة في جولة الدوحة الإنمائية التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ومن الواضح أن الطريق الحالي للتجارة العالمية قد وصل إلى مأزق. ومن الممكن إحراز تقدم إذا ما قسمنا برنامج الدوحة إلى أجزاء يمكن التحكم بها، واتفقنا على الإجراءات اللازمة في إطار كل عنصر من العناصر.

وبطبيعة الحال، فإن تحسين الوصول إلى الأسواق ينبغي أن يكمله تعزيز جهود المساعدة من أجل التجارة لمعالجة الصعوبات الكبيرة المتعلقة بجانب العرض والتي تواجهها البلدان النامية. وهذا يعني زيادة الاستثمارات في قدرات القطاعين الخاص والعام وفي الهياكل الأساسية للنقل والطاقة والاتصالات. وعلينا أيضا أن نفعل المزيد لدعم توليد العمالة في البلدان النامية، ولا سيما في صفوف النساء والشباب، ودعم التنمية الزراعية.

وتعمل استراليا حاليا على زيادة مساعدتها إلى اقل البلدان نموا انسجاما مع الأهداف والاحتياجات المحددة الواردة في برنامج عمل اسطنبول لعام ٢٠١١ من أجل برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا (A/CONF.219/3). وتأييد الصفقة الجديدة للمشاركة الدولية في الدول الضعيفة التي طرحت في بوسان، إنما يؤكد دعمنا للانخراط الدولي في البلدان الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات في سعيها إلى استخدام الموارد المحلية والدولية المتاحة للتنمية بأكثر الطرق كفاءة.

وسوف نواصل تقديم المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية في معالجة أوجه الضعف المحددة، بما في ذلك من خلال دعمنا التمويلي من أجل البداية السريعة في مجال تغير المناخ، الذي يبلغ في مجموعه تقريبا ٦٠٠ مليون دولار. وتقدم استراليا وباكستان مساهمة هامة في تمويل المناخ للمستقبل، من قبيل نواب رئيس اللجنة الانتقالية من أجل تصميم الصندوق الجديد للمناخ الأخضر.

وفي الختام، ليس الآن هو الوقت المناسب للمانحين للانسحاب من تمويلنا للالتزامات الإنمائية. بل هو الوقت للقيام بالعمل الحاسم والابتكار. وهو وقت الشراكة العالمية الحقة.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن توافق الآراء مونتيري وإعلان الدوحة صكان دوليان هامان للتمويل من أجل التنمية، ويشكلان إطارا شاملا للجهود في هذا الميدان. غير أنه انقضت عشر سنوات تقريبا الآن ولم تتم بعد ترجمة المخطط الرائع الذي توخاه توافق آراء مونتيري إلى حقيقة، أي أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو تقصر كثيرا عن الأهداف التي وضعت، وعدد كبير من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، لا تزال تواجه صعوبة جراء الافتقار إلى الموارد المخصصة للتنمية وجراء البيئة الإنمائية المتدهورة.

إن ما هو أكثر مدعاة للقلق ذلك أن بعض الاقتصادات الرئيسية تشهد هبوطا في معدل نموها الاقتصادي. والبعض يواجه مشاكل حادة في الديون السيادية، والأسواق المالية الدولية متقلبة بدرجة شديدة؛ وتتصاعد الحمائية بجميع أشكالها. ويكتنف انتعاش الاقتصاد العالمي عدم الاستقرار وعدم اليقين، ويواجه مخاطر وتحديات متزايدة. وتحالفت عوامل مثل امتداد أثر أزمة الدين في البلدان المتقدمة النمو، والتأرجح في أسعار السلع الدولية بالجملة، وتغير المناخ لتزيد من عرقلة جهود البلدان النامية للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التنمية المستدامة.

وإزاء هذه الخلفية، فإن عقد هذا الحوار الرفيع المستوى يكتسي حتى أهمية أكبر. فالأمم المتحدة، بوصفها أكثر منظمة دولية تمثيلية وذات سلطة، لديها كل الأسباب للاستمرار في القيام بدور قيادي في مجال تمويل التنمية. ونأمل من جميع الأطراف أن تغتنم الفرصة التي يوفرها هذا الحوار للتغلب على الخلافات والصعوبات، وأن تظهر رؤية ونية حسنة في سعيها إلى حل مشاكل التمويل من أجل التنمية. وتحقيقا لتلك الغاية، ترى الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز في عمله على المجالات التالية:

أولا، علينا القيام في أسرع وقت ممكن بجهود متضافرة لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن من أجل الاقتصاد العالمي. إذ أن انتعاش ونمو الاقتصاد العالمي سبيل هام لتعزيز التنمية. وفي الحالة الراهنة بالذات، حيث يواجه الاقتصاد العالمي مخاطر شديدة ويكتنف التقلب الشديد الأسواق، يتعين على المجتمع الدولي إعطاء أولوية عليا لكفالة تحقيق النمو وتعزيز الاستقرار. ويجدر بالبلدان تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو بوجه الخصوص أن تعتمد سياسات مالية ونقدية مسؤولة، وتعالج بصورة ملائمة مشاكل الديون لديها، وتُبْقي الاستثمار السوقي سليما ومستقرا، وأن تمتنع عن الحمائية التجارية. وينبغي للبلدان النامية أن تنهض بالنمو من خلال اعتماد سياسات وتدابير شاملة ترمي إلى تعبئة الموارد المحلية من أجل تنميتها.

ثانيا، علينا التحلي بالإرادة السياسية اللازمة للاستمرار في الدفع من أجل تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن التمويل التنمية. وتعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية جوهرية للبلدان النامية، وخاصة لأقل البلدان نموا، ولا ينبغي استخدام الأزمة المالية كذريعة في البلدان المتقدمة النمو للتراجع عن التزاماتها بالمساعدة الإنمائية. وفي هذا الوقت العصيب، علينا أن نحض البلدان المتقدمة النمو أكثر من أي وقت مضى على إظهار حسن النية والوفاء بالتزاماتها بتزويدها البلدان النامية بالموارد الكافية والثابتة والقابلة للتنبؤ. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تكثف من جهودها لتعبئة الموارد بصورة متسقة للتمويل من أجل التنمية. وتؤيد الصين تعزيز آلية المتابعة لمؤتمر مونتيري، وتدعو إلى الإسراع في تنفيذ توافق آراء مونتيري.

ثالثا، لا بد من تعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية لتهيئة بيئة خارجية مواتية لتنمية البلدان النامية. وقد أبرزت الأزمة المالية ضرورة إصلاح النظام المالي الدولي وذلك لمواصلة زيادة تمثيل صوت البلدان النامية في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وينبغي للبلدان رفض مبدأ الحماية الجمركية في التجارة والاستثمار وأن تدفع بقوة مفاوضات الدوحة إلى الأمام، بهدف إقامة نظام تجاري عالمي عادل ورشيد وغير تمييزي. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن ييسر إنشاء آليات تسعير وتنظيم أرشد وأكثر شفافية للسلع الأساسية السائبة وتعزيز الرقابة ومكافحة المضاربة في مسعى لكفالة الطاقة العالمية والأمن الغذائي، وخصوصا لتلبية احتياجات البلدان النامية من الطاقة والمواد الغذائية.

رابعا، يجب علينا استكشاف آليات تمويل مبتكرة مع الحفاظ على المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها القناة الرئيسية للتمويل. والتمويل المبتكر يفتح آفاقا جديدة لمضاعفة قنوات تمويل التنمية. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من القضايا التي يتعين توضيحها، ولا سيما فيما يتعلق بالمبادئ التالية.

تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية، بوصفها أساسا هاما للتعاون الدولي من أجل التنمية، المصدر الرئيسي لتمويل التنمية في كثير من البلدان النامية؛ والتمويل المبتكر يوفر للبلدان النامية موارد إضافية لكنها ليست بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وينبغي أن تستند آليات التمويل المبتكر إلى مبدأ العمل التطوعي وينبغي احترام الظروف الوطنية وأولويات التنمية للبلدان

المتلقية وينبغي ضمان ملكيتها وحيزها السياساتي؛ وينبغي زيادة توضيح العلاقة بين التمويل المبتكر والمساعدة الإنمائية الرسمية لتفادي ازدواج التسجيل؛ وينبغي تبسيط إجراءات التقدم بطلب للحصول على التمويل المبتكر واستخدامه، لكي لا يجري تحميل البلدان النامية أي عبء إضافي.

خامسا، ينبغي أن تستند فعالية المعونة إلى مدى كفاية الأموال ويجب عدم الخلط بين الشراكة الإنمائية العالمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتعتقد الصين أن مفتاح تعزيز فعالية المعونة هو ضمان توفر أموال كافية للمساعدة الإنمائية، والتي من دونها سيكون أي نقاش حول فعالية المعونة بمثابة وضع العربة أمام الحصان أو بناء قلاع في الهواء.

والصين تولي أهمية لفعالية المعونة وتؤيد المبادئ الأساسية الواردة في إعلان باريس، وهي على استعداد لمواصلة مناقشة هذه المسألة مع الآخرين. غير أن إعلان باريس ينطبق أساسا على التعاون بين الشمال والجنوب وينبغي ألا يمتد إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب. والصين ترغب أيضا في التأكيد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه نوعا من التعاون يساعد فيه الفقراء بعضهم بعضا، هو مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه. وينبغي ألا تتحمل البلدان النامية التزامات المساعدة الإنمائية للبلدان المتقدمة النمو.

إن الصين، باعتبارها بلدا ناميا، لا يعادل نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي سوى حوالي عشر مثيله في البلدان المتقدمة النمو؛ ولا يزال هناك ١٥٠ مليون شخص صيني يعيشون تحت خط الفقر، حسب تعريف الأمم المتحدة. والصين لا تزال تواجه صعوبات هائلة في طريقها إلى التنمية. والصين تعتبر التنمية أولوية قصوى وبينما تعمل جاهدة من أجل تنميتها، فإنها تبذل قصارى جهدها لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأخرى في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وفي السنوات الأخيرة، أعلنت الصين عن سلسلة من المبادرات لمساعدة البلدان النامية الأخرى على تحسين معيشة شعوبها والحد من عبء ديونها ولتعزيز التعاون مع البلدان النامية الأخرى في المجالات المالية والاقتصادية والتجارية والزراعية وتدريب الموارد البشرية. ويجري حاليا تنفيذ هذه المبادرات بصورة متدرجة.

ومن أجل مساعدة البلدان الأفريقية على مواجهة أزمة الجفاف الحاد والأزمة الغذائية في هذا العام، أعلنت الحكومة الصينية عن إغاثة غذائية طارئة بقيمة ٥٣٣,٢ مليون يوان للبلدان المتضررة. ومنذ وقت ليس ببعيد، وخلال مؤتمر القمة السادس لمجموعة العشرين، أعلن الرئيس الصيني هو جينتاو أنه في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، سترفع الصين الرسوم الجمركية تماما عن ٩٧ في المائة من بنود التعريفة الجمركية للصادرات إلى الصين من أقل البلدان نموا التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين.

واستشرافا للمستقبل، فإن الصين مستعدة لمواصلة العمل في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمشاركة بنشاط في التمويل الدولي لعملية التنمية وتعزيز التنفيذ الكامل لتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية والمساهمة في التعاون الدولي من أجل التنمية.

السيد عبد العزيز (مصر):

النص العربي غير موجود

السيد غالفيس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن توافق آراء مونتيري بشأن التمويل من أجل التنمية، المعتمد في آذار/مارس ٢٠٠٢ في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، كان نتيجة عملية حوار ومشاورات ومفاوضات في الجمعية العامة واستمرت زهاء خمس سنوات. ويسرني أنني شاركت في

عملية السنوات الخمس هنا في الجمعية.

ما الذي جعل ذلك البيان فريداً ومهماً بالدرجة التي تبرر تلك العملية الطويلة لبناء توافق في الآراء؟ في العقد السابق، عقدت الأمم المتحدة اتفاقات عالمية رئيسية بشأن مسائل بالغة الأهمية في جدول الأعمال الاجتماعي والاقتصادي، وذلك في إطار مؤتمرات قمة بالغة الأهمية – المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية، في ريو؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، في بيجين؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في كوبنهاغن، وغير ذلك. وجاء توافق آراء مونتيري مسايراً لتلك الإنجازات العظيمة، إلا أنه كان مختلفاً أيضاً من حيث تعقده وطموحه المواضيعي.

وهناك عدد من الأسباب الكامنة وراء ذلك التعقد والصعوبات التي واجهتنا على الطريق إلى توافق آراء مونتيري، إلى جانب العديد من العناصر التي جعلت منه إنجازاً هاماً وبعيد الأثر بشكل استثنائي يحسب للأمم المتحدة. أولا، كان هناك قرار بأن نكرس أنفسنا أساساً لمسائل التجارة والتمويل وغيرها من جوانب الاقتصاد العالمي، فيما يتجاوز المسألة السائدة المتمثلة في المساعدة الإنمائية الرسمية. كانت تلك مسائل حساسة بالنسبة لبعض البلدان التي أزعجها أن تتصدى الأمم المتحدة لمسائل كانت تحبذ أن تبقى حكراً على مؤسسات دولية أخرى.

ثانياً، كانت هناك إرادة العمل بطريقة متكاملة بالاشتراك مع كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمجتمع المدني والقطاعين الخاص والأكاديمي – الأمر الذي كان مبعث قلق لدى البعض. ومع ذلك، كان القرار متفقاً مع إرادة العمل مع كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة بمسائل الحوكمة الاقتصادية العالمية، وكان ذلك أحد الجوانب المميزة لعملية مونتيري. ونتيجة للتعقدات المواضيعية والشكوك التي تجمعت لدى أطراف مختلفة، اقتضى الأمر عملية مطولة لبناء الثقة والبرهنة على أننا، متحدين، يمكن أن نعمل معاً لطرح رؤية جديدة للاقتصاد العالمي.

لقد سعت عملية مونتيري إلى الاستفادة من القدرة الفذة للأمم المتحدة على عقد الاجتماعات في سياق عملية سياسية تتم على أعلى المستويات، تتويجاً لسلسلة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. ولم يكن الأمر يتعلق بالاضطلاع بمسؤوليات مؤسسات التمويل أو النقد أو التجارة العالمية، بمجالات تركيزها المتخصصة والفنية. وإسهام الأمم المتحدة في هذا الشأن تمثل في المنظور السياسي والتنموي في سياق المسائل الاقتصادية العالمية. لقد كان سعياً من جانب قادة العالم، على أعلى مستوى، لتوفير التوجيه والمبادئ التوجيهية للاقتصاد العالمي.

ومن الواضح أن المسائل التي تعالج تقع في نطاق الاستعراض التخصصي لمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ولذلك السبب تحديداً، وجهت الدعوة إلى هاتين المؤسستين للعمل والتضافر مع الأمم المتحدة. ولذلك، فهو لم يكن مؤتمراً للأمم المتحدة، بل كان مؤتمراً دولياً. وأنجز العمل من خلال أمانة متكاملة تتكون من ممثلين لجميع الأطراف المهتمة ذات الصلة. وكانت العملية مثالاً للعمل المتكامل والمترابط، وشملت كل الأطراف الفاعلة المهتمة، صوب نتيجة سياسية استهدفت توجيه جهود كل المؤسسات المعنية، وليس الأمم المتحدة فحسب.

وعلاوة على ذلك، فإن من أبرز النقاط في عملية التنفيذ في الأمم المتحدة أن جميع المواضيع المختلفة في جدول أعمالها – حشد الموارد المالية على النطاق الوطني، والتجارة، والتمويل الدولي، والمساعدة الإنمائية ومشاكل الديون السيادية – ينبغي النظر إليها على نحو شمولي، باعتبارها مترابطة وليست منفصلة. ويشكل ذلك قيمة مضافة أساسية على النهج المعهود الذي

تنتهجه المؤسسات المالية والتجارية الدولية إزاء أي موضوع والذي يتسم بطابع تخصصي وتقني. وبتلك الطريقة، يتم تناول موضوع التنمية من جميع وجهات النظر ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار لجوانبه الوطنية والدولية والنُظُمية .

بُنِي توافق آراء مونتيري على فرضية أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك السبب، يشمل أول عمل ريادي في إطاره حشد الموارد المالية المحلية للتنمية. وفضلا عن ذلك، تتطلب جهود التنمية الوطنية وجود بيئة اقتصادية دولية مواتيه تدعمها.

إن جدول أعمال التنمية واسع حقا وشامل، ولكن توافق آراء مونتيري ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير إذ تصدى أيضا لما يعرف بالمسائل النُظُمية في الهيكل الدولي. وقد أولى اهتماما فائقا إلى أداء وتماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، مع تركيز خاص على الحاجة لكفالة مشاركة أكبر للبلدان النامية في عملية صنع القرار، وكل ذلك بهدف إنشاء نظام اقتصادي عالمي يعمل لصالح الجميع.

مضت عشرة أعوام منذ توافق آراء مونتيري، وقد أتيحت لنا الفرصة للتأكيد مجددا على مبادئه وغاياته في مؤتمر الدوحة للاستعراض في عام ٢٠٠٨. وأعتقد أن بالإمكان الإشارة إلى إنجازات كثيرة بدءا بتنشيط الأمم المتحدة بوصفها محفلا نادرا للتصدي للمسائل الاقتصادية العالمية من وجهة نظر التنمية.

لقد سُجِّلت انجازات محددة في العديد من المجالات، بما فيها الزيادة النسبية في المساعدة من أجل التنمية في أعقاب المؤتمر مباشرة، وبرامج المساعدة للتجارة الخارجية للبلدان النامية، وتطوير مبادرات لزيادة أصوات ومشاركة البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز، وإطلاق مبادرات كبرى لتحديد مصادر مبتكرة للتمويل.

وللأسف، لم يحرز تقدم في المجالات التي صنّفتها مونتيري مجالات عاجلة والتي كان من المفترض أن يقوم فيها المجتمع الدولي بالتحرك لتحسين أداء الاقتصاد العالمي بهدف تعزيز النمو العالمي المتكافئ وكذلك لتهيئة الظروف التي تكفل الاستدامة البيئية والاجتماعية. وتشمل تلك المجالات القواعد التنظيمية التحوطية للتدفقات الدولية لرأس المال، وتقلبات أسعار السلع، وغياب آلية عالمية للتعاون الدولي في المسائل المالية والحاجة إلى استحداث الطرائق الملائمة لمعالجة مسألة الديون السيادية.

كما أعتقد أننا قد أخفقنا حتى على أبسط المستويات. ها قد انقضت عشرة أعوام ولم نفلح بعد في تحديد مسار واضح لتقاسم الأعباء بين الأمم المتحدة والجهات المؤسسية الفاعلة الأخرى ذات الصلة سعيا إلى تعزيز الاقتصاد العالمي. إن اجتماعاتنا المشتركة مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية لا تبدو بالأهمية التي ينبغي أن تكون عليها. ولم تتمكن تلك الجهات المؤسسية الفاعلية حتى من إنشاء أمانة مشتركة مُكَلَّفة بتنفيذ توافق آراء مونتيري.

ما الذي يمكننا عمله لإحياء الحماس والثقة والتعاون بين جميع الجهات الفاعلة في تلك العملية؟ كيف يمكن أن نهيئ الظروف الملائمة لإعطاء الزخم، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة، لعملية التصدي للثغرات والنواقص التي نلمسها جميعا في النظم النقدية والتجارية والمالية الدولية؟ يبدو لي أن علينا العودة إلى الأساسيات. لن يكون لمونتيري مغزى ما لم تأخذ شكل مشروع سياسي جامع يُنظر فيه إلى جميع المسائل المتعلقة بالأجندة الاقتصادية الدولية من زاوية التنمية والعلاقات المتبادلة.

ينبغي أن نسعى إلى إعادة تعريف وتحديد الثغرات والنواقص في إدارة الاقتصاد العالمي. ستُنَاقَش بعض تلك المسائل في مفاوضات مؤتمر ريو+٢٠ وعلينا أن ننتظر النتائج، سيما فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية المتوقعة في منظومة

الأمم المتحدة لتحديد مبادئ وغايات التنمية المستدامة المتفق عليها عالميا. وفي هذا الصدد، فإن القرار ٩٤/٦٥ المعنون ”دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية“ يمدنا بخارطة طريق لتلك المناقشات.

من وجهة نظر شيلي، ينبغي أن تكون عملية تمويل التنمية هي المرجعية للأمم المتحدة بوصفها منظمة تسعى إلى إحداث فرق حقيقي فيما يتعلق بركيزة التنمية. ويتطلب ذلك المسعى التعاون والعمل مع جميع الجهات الفاعلة، وإسهاما لا غنى عنه من المجتمع المدني، بهدف إعطاء قوة دفع للتدابير وتطوير نُهُج مبتكرة لتحقيق نظام اقتصادي عالمي قادر على تيسير نمو اقتصادي متكافئ ومستدام.

فيما سنحتفل في عام ٢٠١٣ بالذكرى العاشرة لتوافق آراء مونتيري، نثق أننا سنجد أنفسنا مرة أخرى مشبّعين بروح مونتيري وأننا، مدفوعين بتحالف قوي من أجل التنمية، سنسهم في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز التضامن العالمي والعدالة والتعاون في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل السنغال.

السيد تيام (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي سروري أن أتقاسم معكم، سيدي الرئيس، وجميع الوفود المشاركة وجهة نظر بلدي بشأن المسألة الهامة المتعلقة بتمويل التنمية.

إن آراء بلدي تطابق تلك التي أعرب عنها ممثلا الأرجنتين وجمهورية تترانيا الاتحادية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة الدول الأفريقية على التوالي.

على الرغم من الآمال الكبيرة التي أوجدها اعتماد توافق آراء مونتيري في عام ٢٠٠٢، إلا أنه لم يمكِّن بلدان الجنوب من تصحيح الاختلالات الاقتصادية أو يوقد شرارة النمو الاقتصادي. وتلك هي نتيجة التحديات التي تواجهنا حاليا.

وحقا أن نتائج الجهود الرامية إلى حشد الموارد الوطنية وتدفقات رأس المال الأجنبي وإلى تنشيط التجارة الدولية لم تكن على مستوى التوقعات. وبالإضافة إلى أوجه القصور تلك، شهدنا تقلصا في عائدات الصادرات، وتناقصا في رؤوس الأموال العائدة وانكماشا في الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تراجعت أيضا نسب الاستثمار والنمو.

وبغض النظر عن التقدم المحرز في بعض المجالات، فإن البلوغ الحقيقي للأهداف المضمنة في توافق آراء مونتيري سيتطلب من جميع أصحاب المصلحة بذل مزيد من الجهود. ولهذا ينبغي على المجتمع الدولي أن يلعب دورا استباقيا في تنفيذ الالتزامات الدولية، وبخاصة تلك المتعلقة بالمساعدة الرسمية من أجل التنمية. وترد تلك الأهداف والالتزامات في إعلان باريس بشأن كفاءة المعونة وبرنامج عمل أكرا، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

بالنظر إلى أهمية المساعدة الرسمية من أجل التنمية في إعطاء ركلة البداية لاقتصادات البلدان النامية، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي مضاعفة الجهود إذا أراد أن يبلغ هدفه بخفض الفقر. ثمة حاجة لنُهُج جديدة مصممة بحيث تكفل، في جملة أمور، قابلية المساعدات للتنبؤ وتكفل كفاءة المعونة، الأمر الذي يتطلب بدوره شراكات قائمة على تقديم الدعم للسياسات الإنمائية المحلية.

وفي هذا الصدد، نرى أن الوفاء بالوعود التي قطعت في شراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال، المعتمدة في المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، يمكن أن يساعد في تعزيز قضية هذه الشراكة.

وفضلا عن ذلك، علينا أن نكفل إدارة أفضل للدين الخارجي وإصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية. ونرحب

بالالتزامات التي تعهدت بها في هذا الصدد مجموعة الـ ٢٠ في مؤتمر قمة ”كان“ المعقود في ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

وبالمثل، هناك ضرورة إلى بذل الجهود لتعزيز إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف ويتسم بالعدالة. ولتحقيق ذلك، لا بد من إلغاء التدابير الحمائية كي تتمكن أقل البلدان نموا من الوصول بسهولة إلى أسواق بلدان الشمال. ويتسق مع هذا النهج اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية وتحقيق توفير المساعدة للتجارة كما كان متوقعا. وينبغي أن تكمّل هذه التدابير بتعزيز مؤسسات التعاون المالي الإقليمية القائمة وبدعم المبادرات الجديدة، بما فيها إنشاء المصرف المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي ومصرف الاستثمار الأفريقي.

لقد أدى الافتقار للموارد من المصادر التقليدية لتمويل التنمية إلى ظهور آليات ابتكارية قادرة على إيجاد موارد إضافية للتمويل مستقرة ويمكن التنبؤ بها. وفي هذا الصدد، شاهدنا العديد من المبادرات الملموسة، بما فيها فرض ضرائب على تذاكر السفر لشركات الطيران بحيث أتاحت تقديم الرعاية الصحية لحوالي ٣٥٠ ٠٠٠ طفل في جميع أنحاء العالم. ومكنت أيضا من دعم ٩٠ بلدا في مكافحتها لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. ولذا يرحب وفدي بهذه المبادرات الهامة التي تعلن السنغال عن تأييدها الكامل لها.

وفي هذا الصدد، نرى أنه من الضروري تنفيذ ضريبة دولية على التحويلات المالية، إذ أنها قد تساعد في حشد الـ ٢٠ بليون دولار المطلوبة لتغطية أوجه القصور الهيكلية في تمويل التنمية. ومع ذلك، يرى وفدي أنه ينبغي لهذه الضريبة أن تكون أقل تقييدا عندما يتعلق الأمر بالتحويلات المالية من المهاجرين إلى أسرهم نظرا للإسهامات الكبيرة لهذه الأموال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

ويدعو بلدي الدول إلى الاستمرار في إيلاء الاهتمام بهذه المسألة. وندعو إلى توزيع عائدات هذه الضرائب على البلدان المستهدفة بصورة مناسبة على أساس أولوياتها. ومن المنطلق نفسه، وفي ضوء الدور الواضح الذي تضطلع به الزراعة في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتعزيز الأمن الغذائي، أود أن اقترح إيلاء الاهتمام للقطاع الزراعي بتخصيص بعض الموارد المالية الإضافية المستمدة من آليات التمويل الابتكارية. ويمكن اتباع النهج نفسه في المجالات الأخرى، مثل التي تتعلق بالمناخ والتصحر وتدهور الأراضي.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن هذه الموارد الجديدة للتمويل، التي هي في الحقيقة موارد إضافية، يجب ألاّ تكون بديلا لآليات التمويل التقليدية، وينبغي ألا يكون لها أي أثر على حجمها أو كميتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.